S/2003/566

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
27 May 2003
Arabic
Original: English

التقرير الخاص الثالث للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤١٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الذي قرر فيه المجلس أن يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وقرار المجلس ١٤٦٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي أعرب فيه المجلس، في جملة أمور، عن تأييده للتوجهات العامة لدور البعثة في دعم عملية السلام، المبينة في الفقرة ٥٩ من تقريري المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (S/2003/211)، وأعرب عن اعتزامه النظر في توصياتي في هذا الشأن. ويشمل هذا التقرير أيضا التطورات الرئيسية التي وقعت منذ تقريري الماضي إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية

الحوار المشترك بين الكونغوليين والاتفاق الشامل

٢ - في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قام المشتركون في الحوار المشترك بين الأنغوليين، المعقود في مدينة صن سيتي في جنوب أفريقيا، بالتوقيع على الوثيقة الختامية للمفاوضات السياسية بين الكونغوليين التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والتي أيدوا بموجبها، رسميا، مجموعة من الاتفاقات تمثل برنامجا شاملا لإعادة السلام والسيادة الوطنية خلال فترة انتقالية مدتها عامان. وتضم هذه الاتفاقات الاتفاق العالمي والشامل بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي وقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في بريتوريا، والدستور الانتقالي، والمذكرة بشأن المسائل العسكرية والأمنية، المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، و ٣٦ قرارا اعتمدها الحوار المشترك بين الكونغوليين في مدينة صن سيتي في

290503 280503 03-35896 (A)
0335896

آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويعد توقيع الوثيقة الختامية بمثابة فصل جديد هام في عملية المصالحة الوطنية والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بل وفي تاريخ القارة الأفريقية في واقع الأمر.

آخر التطورات

٣ - منذ توقيع الوثيقة الختامية، بادرت الأطراف الكونغولية إلى اتخاذ الخطوات الأولى صوب إقامة الحكومة الانتقالية. وعقب إعلان الدستور المؤقت في ٤ نيسان/أبريل، أدّى جوزيف كابيلا اليمين الرسمية في ٧ نيسان/أبريل بوصفه رئيسا خلال الفترة الانتقالية. وأعقب ذلك إصدار مرسوم بمنح عفو عام يتعلق بكل من الأعمال الحربية و جرائم السياسة والرأي، وإلغاء المحكمة العسكرية التي وجهت إليها الانتقادات على نطاق واسع لتجاهلها المعايير الدولية الأساسية.

٤ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، عقد الرئيس كابيلا في كينشاسا أول اجتماع للجنة المتابعة بغرض الإعداد لإقامة المؤسسات الجديدة. وحضر الاجتماع جميع أعضاء اللجنة باستثناء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، الذي لم يشترك بسبب الشواغل الأمنية المتعلقة به في كينشاسا، وبسبب المعارضة السياسية التي ما زالت قائمة بشأن ممثليه. وفي أعقاب مشاورات مستفيضة جرت في غوما في ١٩ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص، السيد أ. نامانغا نغونغي، بوضع مجموعة من تدابير بناء الثقة، التي شملت النقل الجوي لأفراد البعثة ونشر قواتها داخل منطقة أمنية محدودة في كينشاسا، ومكّنت وفد التجمع الكونغولي من السفر إلى كينشاسا في ٢٧ نيسان/أبريل. ولدى وصول الأمين العام للتجمع الكونغولي إلى كينشاسا، أعلن على الملأ انتهاء الحرب ورفع القيود على حرية حركة البضائع والأفراد في جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - وفي الاجتماع الثاني للجنة المتابعة المعقود في ٢٩ نيسان/أبريل حضر جميع الأعضاء. وأنشئت لجنتان فرعيتان هما اللجنة المعنية بالشؤون السياسية والأمنية ويرأسها الأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، واللجنة المعنية بالنقل والإمداد ويرأسها الأمين العام لحركة تحرير الكونغو. وفي الاجتماع الثالث للجنة، المعقود في ٣ أيار/مايو، حددت اللجنة ٢٣ أيار/مايو موعدا لتنصيب نواب الرئيس؛ و ٢٨ أيار/مايو لتنصيب الحكومة الانتقالية؛ و ١٠ حزيران/يونيه لافتتاح مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.

٦ - وعقد أيضا اجتماع لرؤساء الأركان في ٣ أيار/مايو بغرض اختتام المناقشات التي بدأت في بريتوريا بشأن هيكل وتوزيع المناصب داخل القيادة العليا للجيش الكونغولي الموحد. ووفقا للجدول الزمني الذي اعتمدته لجنة المتابعة، فإن القيادة العليا الموحدة للجيش

الجديد ستنشأ بحلول منتصف أيار/مايو. بيد أنه على الرغم من المفاوضات التي استمرت يوميا، لم تتمكن الأطراف من إحراز أي تقدم بشأن هذه المسألة نتيجة لمواصلتها الإصرار على المواقف السابقة. ومن المتوقع أن تحدد لجنة المتابعة موعدا نهائيا جديدا لاختتام المحادثات.

٧ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، عقد ممثلي الخاص أول اجتماع للجنة الدولية للدعم في فترة الانتقال في كينشاسا، والتي تجتمع منذ ذلك الحين بصورة منتظمة. وتتكون اللجنة من ممثلين دبلوماسيين للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وللجنة الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي (جنوب أفريقيا، وزامبيا، وموزامبيق)، وأنغولا، وبلجيكا، وغابون، وكندا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي. وعقدت اللجنة اجتماعا مع الرئيس كابيلا في ١٧ نيسان/أبريل بغرض إقامة علاقات وثيقة مع لجنة المتابعة. واتفق جميع الأطراف على أن تكون العناصر الكونغولية الفاعلة المشتركة في الحكومة الانتقالية هي صاحبة عملية السلام وقوتها الدافعة، وأن تقوم اللجنة بتوفير المساعدة والدعم.

٨ - وعلى الرغم مما أحرز من تقدم سياسي على الصعيد الوطني، استمرت أعمال القتال في الشرق، وبخاصة بين الميلشيات التابعة لكل من قبيلتي ليندو وهيما في مقاطعة إيتوري، وبين القوات التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وجماعات الماي ماي وغيرها من الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. واتسمت هذه الأعمال القتالية بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

الحالة في إيتوري

٩ - أكدت أفرقة التحقيق الخاصة المتعددة التخصصات التابعة للبعثة وقوع مذابح تعرض لها أفراد كل من قبيلتي ليندو وهيما في مقاطعة إيتوري منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. ومنذ ١٧ كانون الثاني/يناير حتى ٦ آذار/مارس، وفي محاولة لفرض السيطرة الكاملة على منطقة إيتوري، اشتبكت إحدى جماعات الميليشيات المعروفة باسم اتحاد الوطنيين الكونغوليين في عمليات عسكرية واسعة النطاق شملت أربعة مواقع وأسفرت عن عمليات قتل وتدمير الممتلكات وتشريد عدد كبير من السكان. وذكر شهود العيان أن قرابة ٣٣٠ من المدنيين قتلوا في بوغورو التي دمرت عن آخرها، وأفادوا بأنه كانت هناك ١٦٠ حالة وفاة أخرى في ماندرو. وفي درودرو، وقعت عمليات قتل على نطاق لم يسبق له مثيل في المنطقة حتى الآن، حيث قتل مئات المدنيين في مجموعة منسقة جيدا من عمليات الإعدام السريعة قرب المقاطعة وفي ١٦ من المواقع المجاورة. وعثرت البعثة على ٢٠ مقبرة جماعية. ومع أن البعثة قامت، بالتعاون مع خبراء الطب الشرعي التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإيفاد بعثة

تحقيق ثانية إلى هذه المنطقة، فإن أعمال هذه البعثة تعرضت للانقطاع بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

١٠ - وكان للصراع المسلح آثاره الإنسانية الوخيمة بالنسبة لسكان إيتوري البالغ عددهم ٤,٦ مليون نسمة. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ينتشر في أنحاء المنطقة ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ و ٠٠٠ ٦٠٠ شخص من المشردين داخليا، لا يزال الكثيرون منهم مختفين عن الأنظار دون أن يعرف مصيرهم، بالإضافة إلى قرابة ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين من أوغندا والسودان. ومنذ اندلاع موجة العنف الرئيسية الأولى في حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدِّر عدد الوفيات بما يربو على ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، فضلا عن أعداد لا تحصى ممَّن شوهوا وقطعت أوصالهم بشكل فظيع. وقد أغلق ٢١٢ مركزا من بين المراكز الصحية التي يقدر عددها بنحو ٤٠٠ مركز، وليس هناك في الوقت الراهن ولو حتى جرَّاح واحد. ودمرت قرابة ٢٠٠ مدرسة. وفضلا عن ذلك، فإن المناخ السائد من انعدام الأمن يعوق وصول جماعات المساعدة الإنسانية إلى أماكن شاسعة في المنطقة مما يحول بالفعل دون توفير المعونة لأشد فئات السكان ضعفا.

١١ - وفي ٦ آذار/مارس، استولت القوات الأوغندية مرة أخرى على مدينة بونيا التي كانت تحت سيطرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين منذ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وفي وقت لاحق، تعزز بقوة وجود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في منطقة إيتوري وزاد مستواها على ما يربو ٠٠٠ ٧ جندي. ونشرت القوات الأوغندية في جميع المواقع الاستراتيجية في المنطقة. بيد أن انتشارها لم يضع حدا لأنشطة الميليشيات المسلحة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأسباب الجذرية للنزاع في إيتوري المتصلة بصراع على السلطة يتعلق بهذه المنطقة بشأن الأراضي أو الموارد قد تفاقمت في الآونة الأخيرة على أيدي جميع الأطراف الرئيسية للصراع الأوسع نطاقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع تكاثر الجماعات المسلحة والتحولات الدائبة في ولاءاتها، أصبح الوضع في المنطقة غاية في التقلب وعدم إمكانية التنبؤ باحتمالاته.

١٢ - وبالنظر إلى تصاعد التوتر بين رواندا وأوغندا بسبب تزايد وجود القوات الأوغندية في المنطقة، اقترح ممثلي الخاص عقد اجتماع ثلاثي لرؤساء كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. واستضاف الرئيس ثيو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا هذا الاجتماع في ٩ نيسان/أبريل في كيب تاون بجنوب أفريقيا، حيث أقر الرؤساء الجدول الزمني لانسحاب أوغندا من إيتوري اعتبارا من ٢٤ نيسان/أبريل على أن ينتهي في ١٤ أيار/مايو. وأعقب ذلك اجتماع بين الرئيس بول كاغامي والرئيس يوري موسيفيني استضافته حكومة المملكة المتحدة في ٨ أيار/مايو.

١٣ - وفي محاولة للتوسط بشأن وقف لإطلاق النار على أرض الواقع وإيجاد عملية سياسية محلية يمكن بموجبها معالجة الصراع بالطرق السلمية، قامت البعثة أيضا، في أوائل آذار/مارس، بتكثيف مشاوراتها مع الأطراف الرئيسية. وقد أسفر ذلك عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وقّعته في ١٨ آذار/مارس حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وست جماعات مسلحة (باستثناء اتحاد الوطنيين الكونغوليين، الذي فقد تقريبا جميع الأراضي التي كان يسيطر عليها، وهو الاتفاق الذي مهد السبيل لعقد اجتماع لجنة إعادة السلام إلى إيتوري الذي طال انتظاره. واجتمعت اللجنة المؤلفة من ١٧٧ من المندوبين الذين يمثلون مختلف الطوائف والجماعات في إيتوري، من بينهم بعض ممثلي اتحاد الوطنيين الكونغوليين، في بونيا في الفترة من ٤ إلى ١٤ نيسان/أبريل تحت رئاسة البعثة. وفي ختام جلستها العامة الأولى، التي حضرها مختلف سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، اتفق أعضاء اللجنة على تشكيل إدارة مؤقتة مؤلفة من: جمعية خاصة مكونة من ٣٢ عضوا؛ وجهاز تنفيذي مكون من ١٨ عضوا؛ وثلاث لجان فرعية تعنى بالأمن وتدعيم وقف الأعمال القتالية، وإعادة توفير الخدمات العامة وسيادة القانون، والمساعدة الإنسانية والإنعاش. وبدأت هذه الهيئات أعمالها في ٢٥ نيسان/أبريل. وتقرر أن الإدارة المؤقتة ستحتاج إلى نحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار خلال الشهور الثلاثة الأولى من عملها. غير أنه لم يصل بعد التمويل اللازم. لذلك فمن الضروري تقديم موارد كافية إلى الإدارة في أقرب وقت ممكن. وتواصل البعثة تقديم الدعم إلى اللجنة بكل السبل الممكنة. وفي الآونة الأخيرة، أعلن أيضا زعيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين عن تأييده للجنة، وأذيع ذلك في إذاعة أوكابي.

١٤ - وبغية توفير الأمن لوجود معزَّز للبعثة في مدينة بونيا بهدف المساعدة في الاضطلاع بالعملية السياسية التي بدأتها لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، بدأت البعثة في ٢٣ نيسان/أبريل في نشر وحدة حراسة أوروغوية مع عناصرها الداعمة. وحتى الآن، تم نشر ٧٠٠ من أفراد الوحدة البالغ عددهم ٨٠٠ والمتوخى نشرهم بحلول آخر شهر أيار/مايو. والمهام المنوطة بوحدة الحراسة الأوروغوية محدودة وتشمل ما يلي: التواجد في مطار بونيا وحماية أفراد ومرافق الأمم المتحدة، فضلا عن مواقع اجتماعات لجنة إعادة السلام إلى إيتوري في بونيا. وزادت البعثة أيضا من عدد وقوام أفرقة المراقبين العسكريين التابعة لها في إيتوري، والتي جرى نشرها في آرو، ومهاغي، ومونغوالا، وكاسيني، وكباندروما، وكوماندا، فضلا عن بونيا وممباسا، حيث تتواجد البعثة بالفعل في هاتين المدينتين. بيد أنه في ٢٦ نيسان/أبريل، قتل أحد المراقبين العسكريين وأصيب آخر في حادث انفجار لغم أرضي وقع في كوماندا على طريق درجت البعثة على استخدامه في دورياتها. وتم إجلاء موقع الفريق في كوماندا في الوقت الراهن بسبب الحالة المفعمة بالتوتر ومخاطر الألغام، على أن يجرى شغله مرة أخرى

حالما تسمح الظروف العملية بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للتهديدات الأمنية التي تلقتها أفرقة المراقبين في ماهاغي ومونغوالو وكاسيني و كباندروما، فقد جرى إجلاؤها أيضا. على أنه سيتم إعادتها بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك.

١٥ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، بدأت هذه القوات في الانسحاب من إيتوري. وحتى الآن، قامت البعثة بمراقبة انسحاب نحو ٢ ٠٠٠ جندي. غير أنه يبدو أنها تركت وراءها توريدات ومعدات مختلفة. وقد أتمت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية انسحابها من بونيا في ٦ أيار/مايو وتعتزم أن تنتهي من انسحابها التام من إيتوري بحلول ١٩ أيار/مايو.

١٦ - وفور مغادرة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية مدينة بونيا، سعت جماعات الميليشيات المنتمية إلى قبيلتي هيما ولينـدو إلى فرض سيطرتها على المدينة، مما نشأ عنه وقوع صدامات عنيفة قرب أماكن عمل الأمم المتحدة في أغلب الأحيان. وكانت هذه الصدامات مصحوبة أيضا بعمليات نهب واسعة النطاق، شملت أماكن عمل مكتب مفوض الشؤون الإنسانية. وفي ٩ أيار/مايو، أصبح مكتب البعثة نفسه هدفا للهجوم، واضطر حراسه إلى الرد على النيران لصد المعتدين. وقد بث هذا القتال الهلع في قلوب السكان، والتمس عدة آلاف منهم اللجوء إلى مرافق الأمم المتحدة والمطار الخاص بها. وفي حين بدأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٥ نيسان/أبريل، نشر عناصر من شرطتها الوطنية في بونيا، بما في ذلك شرطة التدخل السريع، ظهرت على الفور شواغل حول عدم توفر المعدات اللازمة لها، وبخاصة المركبات، والاتصالات، وخطوط إعادة الإمداد، وعدم وضوح ترتيبات القيادة، والدور المحدد لهذه العناصر وصلتها بالإدارة المؤقتة في إيتوري. ومع ذلك، فقد قامت البعثة ببعض الدوريات المشتركة مع شرطة التدخل السريع. وحينما بدأت الصدامات التي اتسمت بالعنف، تفككت قوة الشرطة التي كانت مشكلة بوصفها وحدة قوامها ٧٠٠ فرد.

١٧ - وفي ٧ أيار/مايو، اجتمع ممثلي الخاص والرئيس كابيلا الذي وافق على اتخاذ تدابير لتعزيز قيادة شرطة التدخل السريع ولتزويدها بالمعدات الكافية. ووافق الرئيس كابيلا على العمل بصورة وثيقة مع الإدارة المحلية، وأعرب عن قبوله مسؤولية تجميع أفراد الجماعات المسلحة وتوفير الغذاء لهم لفترة محددة. وفي اجتماع لاحق مع ممثلي الخاص، عقد في ١٠ أيار/مايو، أعرب الرئيس كابيلا عن اعتزامه نشر أفراد تابعين للقوات المسلحة الكونغولية في مدينة بونيا بغرض مواجهة ''الحالة الطارئة''. وتشير ردود الفعل الأولية من جانب حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما إلى أنهما سيؤيدان هذه الخطوة إذا أدمجت قوات الشرطة والقوات المسلحة الخاصة بكل منهما في القوات المسلحة الكونغولية، في حين أبدت الجماعات المحلية المنتمية إلى قبيلة هيما معارضتها لنشر القوات

المسلحة الكونغولية. وتجري البعثة اتصالاتها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتشديد على ضرورة أن يتم هذه النشر في سياق العملية الانتقالية وبالتنسيق الكامل مع جميع الأطراف المعنية.

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

١٨ - منذ صدور تقريري الأخير، واصل التجمع الكونغولي من أجل الديقراطية ـ غوما إعادة نشر جميع قواته العسكرية تقريبا (١١ من بين ١٢ فرقة) بعيدا عن المواقع المنتشرة على خط فض الاشتباك من أجل شن هجمات متزامنة على كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وعلى مقاطعة مانيما. ومناطق الصراع الرئيسية هي كالتالي:

- في غرب وشمال غوما، حيث قامت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما بشن الهجمات صوب الشمال في إقليم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ كيسنغاني/حركة التحرير، من أجل القيام، فيما يبدو، بفرض السيطرة على كيفو الشمالية بكاملها.
- في شمال شرق كيندو الواقعة في منطقة كاليما، حيث تشتبك قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما مع قوات الماي ماي، وتحرز تقدما صوب شابوندا.
- في غرب وجنوب بوكافو، حيث قامت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما، في أوائل نيسان/أبريل، باستبعاد حليفها القديم الماي ماي، وهي جماعة ميليشيا محلية معروفة باسم مودوندو ٤٠، من والونغو.
- حول أوفيرا، حيث تشتبك قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما مع إحدى الميليشيات المعروفة باسم بانيامولانج تحت قيادة القائد ماسونزو والماي ماي.

واندلع القتال أيضا بين قوات الماي ماي وقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في أوفيرا في مساء ٢ أيار/مايو، وأصيب خلاله ثمانية من جنود التجمع الكونغولي. ومع أن القتال توقف صباح ٣ أيار/مايو إلا أنه اندلع من جديد في ٥ أيار/مايو. وفي حين ادعى التجمع الكونغولي (غوما) أنه كان يحاول إعادة السيطرة على المناطق التي فقدها بعد انسحاب القوات الأوغندية في خريف عام ٢٠٠٢، فقد قامت قواته بالفعل بالتقدم إلى ما وراء الخطوط التي كانت توجد بها مواقعه السابقة قبل انقضاضها على المناطق الواقعة تحت سيطرة التجمع الوطني الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير.

١٩ - ونتيجة لذلك، استمر تدهور الحالة الإنسانية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأدت الهجمات التي شنها مؤخرا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وكانت الدافع وراء موجات جديدة من نزوح السكان اضطر فيها عشرات الآلاف من السكان إلى الاحتماء بالغابات أو القرى المجاورة. وقد عطل استمرار القتال من الأنشطة العادية للجماعات الإنسانية وجعل من الصعوبة بمكان نقل المساعدة إلى السكان المتضررين بالحرب الذين حاصرتهم قوات الخصم. وفي أعقاب القتال العنيف الذي اندلع في بوكافا في ٦ نيسان/أبريل، اضطرت بعض وكالات المعونة الإنسانية إلى إجلاء موظفيها غير الأساسيين وأوقفت جميع أنشطتها. وترددت الأنباء على نطاق واسع عن وقوع حالات اغتصاب ونهب وسرقات مسلحة وحالات إعدام تعسفية قامت بها قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وإنتراهموي ، والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وقوات الماي ماي، وجماعات مسلحة غير محددة الهوية. وبغية حشد المساعدة لأشد الفئات ضعفا، اضطلعت البعثة، بالتعاون مع مكتب منسق الشؤون الإنسانية، بمهام مشتركة لتقييم الحالة الإنسانية، ويسرت نقل المعونة الطارئة، وتفاوضت مع السلطات المحلية في حالات كثيرة بشأن المسائل المتعلقة بالوصول إلى بعض الأماكن.

نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٢٠ - كان من شأن اندلاع القتال بصورة متواصلة على هذا النحو في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه أدى إلى عرقلة وتعطيل وتأخير العمليات التي تقوم بها البعثة من أجل نزع سلاح المحاربين السابقين الأجانب وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم، وهي العمليات التي لا تزال تشكل محط التركيز الرئيسي للبعثة حتى الآن. وقامت البعثة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بإعادة أكثر من ١ ٥٠٠ من الروانديين إلى وطنهم، وهم يشملون المحاربين السابقين أنفسهم ومعاليهم، بينما قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ بداية هذا العام بإعادة ٣ ٠٢١ من اللاجئين الروانديين إلى وطنهم. وتشير التجربة إلى أن برنامج البعثة الطوعي لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لا يمكن إنجازه بنجاح إلا في ظروف يتوفر فيها الأمن بدرجة معقولة، وبالتعاون الكامل من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك تعاون الجماعات المسلحة نفسها. وفي هذا الصدد فإن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لم يتعاون بصورة كاملة، ولجأ في أحيان كثيرة إلى الحد من حرية تنقل أفراد البعثة. أما وسطاء الماي ماي لدى البعثة، والذين كان يعتقد أنه سيستفاد منهم كنقاط اتصال للتوصل إلى المحاربين الروانديين

المختبئين، فقد ثبت أيضا أنه لا يمكن الاعتماد عليهم، وكثيرا ما يطالبون بمقابل نقدي لما يقدمونه من تعاون.

٢١ - ومنذ افتتاح مركز استقبال لوبيرو لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أجرت البعثة مناقشات مستفيضة مع ممثلي المحاربين الروانديين ومعاليهم في المناطق المجاورة. وتقدر البعثة أن هناك ما يتراوح ما بين نحو ٣ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ من المحاربين إلى جانب عدة آلاف من المعالين حول لوبيرو. ورغم أنه يعتقد أن عامة الناس على استعداد للاشتراك في برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، تواصل قياداتها المتشددة التعبير عن مخاوفها، كما كشفت عن شكوك عميقة إزاء كل من البعثة والحكومة الرواندية، وتقوم بنشر آرائها من خلال برامج إذاعية يجري بثها من الخارج. ونتيجة لذلك، أثرت القيادة تأثيرا فعالا على المحاربين كي لا يشاركوا في البرنامج. كما أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت قد أحرزت بعض التقدم صوب ''تفكيك'' قيادة المحاربين السابقين في القوات المسلحة لرواندا/انتراهموي وفقا لاتفاقها الثنائي مع رواندا المؤرخ ٣٠ حزيران/ يونية ٢٠٠٢، لم تفعل الكثير في هذا الشأن خلال الفترة قيد الاستعراض.

٢٢ - وعلى الرغم من ذلك، فمن خلال الاتصالات الشخصية المتواصلة والحملة الإعلامية الموجهة، تمكنت البعثة من إقناع بعض ممثلي المحاربين بالموافقة على الاشتراك في برنامج نزع السلاح والتسريح والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين والاندماج. وبذلت أيضا محاولات مع الدول التي تستضيف بعض زعماء الحركات لاستمالتهم إلى إنهاء الدعاية الإذاعية السلبية بشأن أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج التي تقوم بها البعثة. وفي أواخر آذار/مارس، تجمعت مجموعة أولية من الأفراد مؤلفة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ من المحاربين ومعاليهم بالقرب من كاسوو، المتاخمة للوبيرو، استعدادا لدخول مركز الاستقبال. بيد أن هذه المجموعة تفرقت في الغابات حينما قامت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بمهاجمة قريتي موهانغا وبونياتانج المجاورتين واستولت عليهما. ورغم أن البعثة تواصل بذل جهودها للاتصال بممثلي المحاربين، لا تزال الحالة في المنطقة غير آمنة، وتعذر إعادة تجميع تلك المجموعة.

إعادة فتح نهر الكونغو

٢٣ - أحرز تقدم كبير صوب إعادة فتح نهر الكونغو. واستمرارا للإنجازات التي حققتها البعثة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢ حينما عادت حركة الملاحة النهرية المنتظمة بين المناطق التابعة لكل من الحكومة وحركة تحرير الكونغو، وصلت إلى كيسنغاني في شباط/فبراير ٢٠٠٣

أولى الرحلات التجارية الخاصة التي سمحت بها قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما. وأدى بدء نفاذ الاتفاق الشامل وأحكامه بشأن إتاحة حرية التنقل الكاملة، فضلا عن البيان الذي أدلى به الأمين العام للتجمع في ٢٧ نيسان/أبريل بشأن رفع التقييدات المتبقية، إلى تهيئة فرص جديدة لإتمام عملية فتح النهر. وفي أوائل أيار/مايو، يسرت البعثة الاضطلاع بزيارة إلى كيسنغاني وغوما قام بها وفد تجاري رفيع المستوى مؤلف من ٢٠ عضوا من اتحاد المؤسسات الكونغولية في كينشاسا للالتقاء بنظرائهم في قيادة التجمع الكونغولي – غوما. وكان مما أسفرت عنه هذه البعثة تأكيد سلطات التجمع قبولها لوصول القوافل التجارية إلى كيسنغاني فورا. وستظل الإجراءات القائمة المتعلقة بالنقل في نهر الكونغو معمولا بها إلى أن يتم التنصيب الرسمي للحكومة الانتقالية في كينشاسا. ومن المتوقع أن تغادر إلى كيسنغاني قافلة تجارية كبيرة في غضون ١٠ أيام. واتفق أيضا على أن تنظم خلال الأسابيع المقبلة زيارة يقوم بها وفد أعمال تجارية من المدن الرئيسية في الشرق (كيسنغاني، وغوما، وبوكافو) إلى كينشاسا.

تعديل نشر البعثة

٢٤ – استعرضت البعثة استراتيجية نشرها لكي تقوم، حسب الاقتضاء، بعملية تعديل شاملة على هيكلها من ذلك الذي كان يقوم على اتفاق لوساكا إلى هيكل يتيح تلبية الاحتياجات التي تتطلبها الحالة السياسية والعسكرية المتغيرة. وتوقف عن العمل اثنان من مراكز التنسيق الأربعة التابعة للبعثة (في بيبو وباسانكوسو)، وأعيد تخصيص وحدتي الحراسة المخصصتين لهما للقيام بواجبات أخرى، بما في ذلك الترتيبات الأمنية في كينشاسا. وسيتم إغلاق مركزي التنسيق الآخرين (في بوينديي ومانونو) خلال الشهور القليلة المقبلة وسيعاد تخصيص الحرس المنتشرين هناك للعمل في مناطق أخرى ذات أولوية. وفي ضوء الاتفاق الشامل الذي أدى إلى إعادة توحيد إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم البعثة أيضا بإعادة نشر نحو ١٢ من أفرقة المراقبين العسكريين ونقلهم من المواقع الدفاعية المنتشرة على طول خط فك الاشتباك بين كمبالا وهراري إلى المناطق الأكثر اضطرابا في شرقي البلد. ونتيجة لذلك، فإنه بحلول ٣٠ آب/أغسطس، ستكون البعثة قد أعادت نشر قرابة ١٠٠ من المراقبين العسكريين وما يربو على ٤٠٠ ١ من الجنود من مهام المرحلة الثانية إلى مهام المرحلة الثالثة. وستقوم أيضا بإغلاق ٢٢ من مواقع الأفرقة في غربي البلد.

ثالثا – تنفيذ الاتفاقات الانتقالية

٢٥ – خلال فترة الثلاث سنوات الانتقالية، سيتعين على الحكومة الانتقالية التصدي للتحديات الآنية ومعالجة القضايا الطويلة الأجل في الوقت ذاته. إذ سيتعين عليها أولا، وقبل

كل شيء، إرساء دعائم المؤسسات الانتقالية وكفالة قدرتها على تسيير العمل. وسيكون عليها أيضا التمهيد لتنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا التي ستُشكل عند نهاية الفترة الانتقالية عن طريق الإعداد لإجراء الانتخابات وصياغة دستور جديد. وفي نفس الوقت، سيكون على الحكومة الانتقالية معالجة المسائل الأمنية والعسكرية والاستجابة لتطلعات السكان في التحسن الاقتصادي.

مسؤولية الأطراف الكونغولية

٢٦ - من الواضح أن نجاح تنفيذ مختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الحوار بين الأطراف الكونغولية مرهون بصورة مباشرة بالإرادة السياسية لهذه الأطراف. وقد خلفت سنوات طوال من الصراع إرثا من عدم الثقة قوّض حتى الآن الجهود الدولية المبذولة من أجل مساعدة الكونغوليين على إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم. ولكي تكلل المرحلة الانتقالية بالنجاح، يتوجب على الأطراف الكونغولية إظهار دلائل قوية، من البداية، على عزمها تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها.

٢٧ - وخلال الأسابيع والأشهر المقبلة، سيكون ثمة عدد من المؤشرات الأساسية التي يتعين على الأطراف مراعاتها لإدامة هذا الزخم وإظهار التزامها. وتشمل ما يلي:

- وقف أعمال القتال فورا، بما في ذلك الخطب والدعاية المؤجِّجة؛
- وقف تقديم الدعم والإمدادات العسكرية لجميع الجماعات المسلحة؛
- رفع القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع في جميع أرجاء البلاد؛
- تحرير النشاط السياسي في المناطق الخاضعة لنفوذها؛
- حل الجماعات المسلحة أو تحويلها إلى أحزاب سياسية؛
- اتخاذ الخطوات لإنشاء قيادة عليا للقوات الوطنية المسلحة وتكوين الوحدة الأولية لقوة الشرطة المتكاملة.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، تتحمل الدول المجاورة أيضا المسؤولية المهمة المتمثلة في أداء دور إيجابي وبنّاء لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في سيرها على درب السلام والمصالحة الوطنية. وينبغي أن تحترم أحكام الاتفاق الشامل وقرار الأطراف الكونغولية بإنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية. وينبغي مراعاة المصالح الأمنية المشروعة للدول المجاورة بتسويتها مع الحكومة الانتقالية بالوسائل السلمية.

رابعا – دور الأمم المتحدة والبعثة

٢٩ – منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٦٨ (٢٠٠٣) الذي أقر بموجبه المجلس النظرة الأولية لدور البعثة خلال الفترة الانتقالية، على نحو ما ورد في تقريري الثالث عشر (S/2003/211)، أجريت مشاورات مكثفة مع الأطراف الكونغولية والشركاء الدوليين، بما في ذلك مشاورات فريق التخطيط الخاص التابع لإدارة عمليات حفظ السلام الذي تم إيفاده إلى البلد. ونتيجة لذلك، اتضحت الخطوط العريضة للدور الذي يمكن للبعثة أن تقوم به والمساعدة التي يمكن أن توفرها لتيسير الفترة الانتقالية. ورهنا بموافقة مجلس الأمن، سيُعاد تعديل أولويات البعثة الراهنة التي حددتها ولايتها بحيث تتشكل من العناصر التالية: (أ) توفير الدعم السياسي لتيسير الفترة الانتقالية عن طريق مساعدة الأطراف الكونغولية على تنفيذ التزاماتها، بحيث يفضي الأمر إلى إجراء الانتخابات التي ستشكل عنصرا من العناصر المهمة لاستراتيجية انسحاب البعثة؛ (ب) المساهمة في حل النزاعات المحلية والحفاظ على الأمن في المناطق الحيوية من البلاد؛ (ج) مواصلة قيامها بمهامها في نزع سلاح الجماعات الأجنبية المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، والمساهمة في الوقت ذاته في نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن؛ (د) والقيام بدور حفّاز لتنسيق الجهود السياسية الدولية وجهود المانحين المبذولة بشأن القضايا الجوهرية للفترة الانتقالية؛ (هـ) المساهمة في بناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة لها. وفي الوقت ذاته، ستستمر أنشطة البعثة التي يجري تنفيذها في مجالات حيوية مثل حقوق الإنسان وشؤون الإغاثة الإنسانية وحماية الطفل وقضايا المرأة.

ألف – الأولويات العاجلة

٣٠ – خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، ستستوجب الأولويات العاجلة التالية اهتمام البعثة: مساعدة الأطراف على تشكيل الحكومة الانتقالية، والمساهمة في الترتيبات الأمنية القائمة في كينشاس؛ والمساعدة على استمرار مبادرات إحلال السلام والمصالحة في منطقة إيتوري، والمساهمة في حل النزاعات المحلية ونزع سلاح الجماعات المسلحة في منطقة كيفو وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها.

٣١ – وبغرض العمل على توفير الدعم الفوري للآليات التي ستتولى التحضير للمرحلة الانتقالية، أُنشئت وحدة الدعم الانتقالي داخل البعثة من مواردها الحالية لدعم ممثلي الخاص بوصفه الداعي إلى اجتماع اللجنة الدولية. وتتولى الوحدة أيضا مسؤولية رصد العملية السياسية، والاتصال بأطراف الاتفاق الشامل وتيسير أعمال التنسيق مع العناصر الفاعلة الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي. وفي خلال الفترة الانتقالية، سيكون من اللازم أيضا

تعزيز قدرة البعثة وفقا لذلك بحيث تشمل احتمال وجودها في عواصم المقاطعات الرئيسية وتيسير الأمور فيها.

٣٢ - وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى المسؤوليات الإضافية التي يرتقب أن تتولاها البعثة، سيتعين تعزيز هيكل قيادتها إلى حد كبير - المدنية والعسكرية على السواء. ولهذه الغاية، أُضيفت فعلا وظيفة نائب ثان للممثل الخاص، على غرار وظائف رئيسية أخرى رفيعة المستوى. وما زال هيكل القيادة العسكرية بحاجة إلى تعزيز خاصة إنشاء مقر متقدم للبعثة في كيسنغاني بهدف أداء مجموع مهام القيادة والتحكم؛ ونظرا لمساحة البلاد الشاسعة، يتطلب العدد الإضافي لقوات البعثة وما تتسم به إدارة عدة عمليات عسكرية محفوفة بالمخاطر وحساسة من الناحية السياسية من تعقيد، رفع مستوى وظيفة كل من قائد القوة ونائبه واستحداث وظيفة قائد القوة المتقدمة.

الترتيبات الأمنية في كينشاسا

٣٣ - في الاتفاق الشامل، طلبت الأطراف الكونغولية مساعدة المجتمع الدولي في إقامة نظام أمني موثوق به لبناء الثقة في المراحل الأولية لتكوين الحكومة الانتقالية، لأن بعض قادة الفترة الانتقالية غير واثقين من أن الهياكل القائمة يمكن أن توفر الأمن الكافي. وبصفة خاصة، وفي إطار الاتفاق، طلبت الأطراف مساعدة المجتمع الدولي في توفير ''قوة محايدة'' للأمن العام، مع قيام الأطراف نفسها أيضا بتوفير الحراس الشخصيين اللازمين لهم.

٣٤ - نظرا لأن المسؤولية النهائية عن أمن القادة والمؤسسات تقع على الكونغوليين أنفسهم، ينبغي أن يقتصر دور المجتمع الدولي على مساعدتهم في التوصل إلى وسيلة فعالة وعاجلة لمعالجة الشواغل الأمنية. وفيما يتعلق بطلب الأطراف نشر ''قوة محايدة''، فإنه يعتقد أن أي مساعدة دولية تقدمها وحدات عسكرية أو وحدات للشرطة ينبغي أن تخضع لقيادة بعثة منظمة الأمم المتحدة، وذلك لتفادي وجود بعثتين منفصلتين لحفظ السلام تعملان في نفس المسرح تحت نظم تسلسل قيادي منفصلة.

٣٥ - مراعاة لهذه الاعتبارات، واستنادا إلى تقييم التهديدات الذي أجرته بعثة منظمة الأمم المتحدة وجهات دولية متخصصة أخرى، لبناء الثقة يُقترح النظام الأمني المتعدد الطبقات التالي:

(أ) الهياكل الحالية للشرطة الكونغولية (الشرطة الوطنية، بما في ذلك شرطة التدخل السريع وشرطة المرور، ووحدات الشرطة الإقليمية) التي تستمر في الاضطلاع بمهام حفظ القانون والنظام في المدن؛

(ب) فيلق للحماية المباشرة يتألف من حراس شخصيين يعملون تحت قيادة مركزية موحدة لعدد من القادة السياسيين، وتعزز بوحدة شرطة متكاملة يتم تشكيلها؛

(ج) وكتيبة عسكرية تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة تتألف من نحو ٧٤٠ فردا.

وينبغي أن تنسق أنشطة نظام الأمن المقترح من خلال مركز للعمليات الأمنية المشتركة، يتألف من ممثلين رفيعي المستوى من جميع الكيانات التي تضطلع بمهام أمنية ملموسة. وفي الوقت نفسه، تلزم أي عناصر من القوات المسلحة الكونغولية المنتشرة حاليا في كينشاسا ثكناتها، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماعات رؤساء الأركان في بريتوريا في آذار/مارس ٢٠٠٣، والذي سيخضع للمراقبة من جانب المراقبين العسكريين لبعثة منظمة الأمم المتحدة.

٣٦ - من الأهمية بمكان أن يتم في الوقت نفسه تدريب وحدة الشرطة المتكاملة الجديدة التي ستتبع قوة متكاملة للشرطة الكونغولية تنشأ في المستقبل، مع مراعاة ضرورة أن تكون الوحدة جاهزة للعمل في غضون ستة أشهر من إنشاء الحكومة الانتقالية. وفي ذلك الوقت، يتوقع أن تكون الوحدة جاهزة لكي تحل محل بعثة منظمة الأمم المتحدة للقيام بالمهام الأمنية ذات الصلة.

٣٧ - تعتزم بعثة منظمة الأمم المتحدة استخدام سرية الحراسة التابعة لها والموجودة حاليا في كينشاسا قبل تشكيل الحكومة الانتقالية وإعادة نشر وحدتين للحراسة في العاصمة تشكلان من أماكن أخرى في البلد. وسيساعد أفراد هذه الوحدات أفراد من الشرطة يعملون كطبقة إضافية لإشاعة الثقة في منطقة أمنية معينة في العاصمة تخصص لهذا الغرض. وستقتصر هذه المنطقة الأمنية على مطار ندجيلي وطرق معينة بين المطار وإقليم غومبي، إضافة إلى وسط المدينة وإقليم غومبي نفسه. وستعمل وحدات الحراسة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة على إشاعة الطمأنينة بين الأطراف بوجودها الظاهر في المنطقة الأمنية، في مواقع ثابتة، ودوريات متحركة، وقطاعات مسلحة. وسيكون لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة أيضا قدرة محدودة على تخليص الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد من المنطقة. وسيجري تيسير أنشطة الأمم المتحدة في هذا الشأن بواسطة ضباط الشرطة المدنية التابعين للبعثة الذين سيعملون كحلقة اتصال ويوفرون المشورة التقنية لنظرائهم الكونغوليين. وإضافة إلى ذلك، سيقوم ضباط الشرطة المدنية في البعثة بأعمال إسداء المشورة والرصد ويقدمون تقارير عن سلوك مختلف الكيانات الكونغولية التي تضطلع بمسؤوليات أمنية. ويستند هذا الترتيب إلى التقييم الأمني الراهن وعلى أساس توقع بأنه سيكون مطلوبا لمدة تتراوح بين ستة أشهر وتسعة أشهر. وعلى حين ستتمكن البعثة من تلبية الاحتياجات من الموارد العسكرية لهذه المهام بإعادة

توزيع العناصر داخل قوتها المأذون بها حاليا، إذا زاد مستوى التهديد بدرجة كبيرة أو استمر لمدة تزيد عما هو متوقع، سيلزم تعزيز وجود الأمم المتحدة بإضافة وحدات حراسة إضافية و/أو، ربما بتشكيل وحدات شرطة إضافية.

٣٨ - لتنفيذ المهام الجديدة من أجل دعم الترتيبات الأمنية في كينشاسا على النحو المبين في الفقرات ٣٥ إلى ٣٧ أعلاه، ستحتاج بعثة منظمة الأمم المتحدة إلى الأعداد التالية من أفراد الشرطة المدنية: ١٥ ضابط شرطة مدني، بينهم خبراء في الإدارة والتخطيط والإدارة الاستراتيجية والتنظيم؛ و ٥٥ فردا للعمل كضباط اتصال على أساس العمل لمدة ٢٤ ساعة في اليوم و ٧ أيام في الأسبوع، كمركز العمليات الأمنية المشتركة، بعناصر من الشرطة الكونغولية وفقا لترتيبات أمنية محكمة؛ و ٣٤ موظفا للعمل كمستشاري أمن تقنيين لمختلف كيانات الشرطة/الأمن الكونغولية؛ إضافة إلى وحدة عسكرية من البعثة مكلفة بالمهام الأمنية في كينشاسا.

٣٩ - ويجب تدبير طرائق وآليات وتمويل لإنشاء وتدريب وحدة الشرطة المتكاملة دونما تأخير. ويتوقع أن توفر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الأخرى، والحكومة الانتقالية بعد ذلك، أماكن العمل لمركز العمليات الأمنية المشتركة والمرتبات وأماكن الإقامة والمعدات لفيلق الحماية المباشرة ووحدة الشرطة المتكاملة. وسوف يكون دفع المرتبات بانتظام متطلبا أساسيا للهيكل الأمني برمته، وهو أمر يتعين على الأطراف الكونغولية إيجاد حل له على وجه السرعة والأولوية. وفي الوقت نفسه، أبدى بعض المانحين الثنائيين اهتماما مشكورا بذلك وينظرون حاليا في إمكانية تدريب أفراد الشرطة، وتوفير شبكة للاتصالات في كينشاسا للهيكل الأمني الجديد وإصلاح مراكز التدريب اللازمة لوحدة الشرطة المتكاملة.

تدريب وحدة الشرطة المتكاملة

٤٠ - الخيار الأمثل لتشكيل وتدريب وحدة الشرطة المتكاملة هو أن يضطلع بهذا المشروع واحد أو أكثر من المانحين الثنائيين بالتعاون مع الكونغوليين مباشرة، وذلك لتدريب وتجهيز ١ ٢٠٠ ضابط للوحدة خلال فترة ستة أشهر، وتحديد المرافق اللازمة للتدريب وتزويد الوحدة بشبكة للاتصالات لتأهيلها للعمل ضمن الآليات الأمنية الشاملة في كينشاسا. ويمكن لعنصر الشرطة المدنية أن يقوم بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى باستكمال هذه الجهود عن طريق المساعدة في التدريب على المعايير الدولية لأعمال الشرطة في مختلف التخصصات، مع التركيز بصفة خاصة على سيادة القانون والحقوق الأساسية. وسيحتاج هذا الخيار إلى ستة أفراد إضافيين يعملون مدربين/منسقين للشرطة المدنية التابعة للبعثة.

٤١ - وإذا لم يتيسر تنفيذ هذا الخيار في حدود الإطار الزمني اللازم، فهناك خيار ثان يجمع بين المساعدة الثنائية المباشرة لتدريب وتجهيز ٦٠٠ ضابط لوحدة الشرطة المتكاملة في كينشاسا، على أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في الوقت نفسه، بتقديم الدعم اللازم لتدريب مجموعة من ٦٠٠ ضابط في كينشاسا من خلال برنامج رعاية يشارك فيه مدربون كونغوليون. وسوف يحتاج هذا الخيار المشترك إلى ٢٤ مدربا/راعيا للشرطة المدنية. وإذا لم يتيسر تنفيذ أي من هذين الخيارين بسرعة، سيتولى عنصر الشرطة المدنية في البعثة مسؤولية تدريب ١ ٢٠٠ ضابط لوحدة الشرطة المتكاملة في كينشاسا وكيسنغاني، في برنامج للرعاية يشارك فيه مدربون كونغوليون. وسوف يحتاج تنفيذ هذا الاقتراح إلى ٤٨ مدربا/راعيا للشرطة المدنية. وتتطلب جميع الخيارات تحديد مراكز التدريب، ومعدات التدريب ومزيدا من المعدات اللازمة للعمليات الأساسية وأجهزة اتصالات. ويُرجى من المانحين الثنائيين إبداء آرائهم بشأن أفضل خيار يمكن تنفيذه بين هذه الخيارات.

إعادة تشكيل عنصر الشرطة المدنية

٤٢ - يجري حاليا إعادة تشكيل عنصر الشرطة المدنية في البعثة لتتواءم مع المرحلة الجديدة من عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتم تعليق البرنامج التدريبي الجاري حاليا على سبيل التجربة على أساس أن من المتوقع أن يتم تشكيل قوة شرطة متكاملة في المستقبل. وبدلا من ذلك، سيتركز عمل عنصر قوة الشرطة المدنية على ما يلي: (أ) المساعدة في الترتيبات الأمنية في كينشاسا؛ (ب) الإسهام في تدريب وحدة الشرطة الموحدة؛ (ج) مواصلة تقييم وتخطيط دورها في المستقبل في المناطق الاستراتيجية الرئيسية (مثل إيتوري وبعض المواقع في منطقة كيفو). ويتصور أن يكون الهيكل على النحو التالي: موظفو المقر، بما في ذلك قطاع كينشاسا المنشأ حديثا (٣٥ موظفا)، ومستشارون/موظفو اتصال/مراقبون للمساعدة في الترتيبات الأمنية في كينشاسا على النحو المبين في الفقرة ٣٨ أعلاه (٨٩ فردا)؛ ومخططون/موظفو اتصال إقليميون يتم نشرهم في بونيا، وغوما، وغبادوليت (١٠ أفراد). وبذلك يكون عدد ضباط الشرطة المطلوب لتلبية الاحتياجات الأساسية هو ١٣٤ ضابطا، وهو عدد يزيد بمقدار ٣٤ فردا عن العدد المأذون به حاليا، وسيلزم أيضا عدد إضافي يتراوح بين ٦ ضباط و ٤٨ ضابطا، بحسب الخيار الذي سيستقر عليه الرأي، لتدريب الوحدة (انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١ أعلاه).

مبادرة السلام في إيتوري

٤٣ - أصبحت إيتوري واحدة من أكثر المناطق تفجرا وتعرضا لانعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرات ٩ إلى ١٧ أعلاه). وفي هذا الوقت الذي يسوده التفاؤل بالتوصل إلى سلم شامل، لا تزال إيتوري عرضة لأن تكون سببا في إعاقة التقدم الذي أحرز

على الصعيد الوطني. ويجدر بالملاحظة أن التفجر السائد واستغلال هذه الحالة من جانب مختلف العناصر الفاعلة، يشكل أخطارا كبيرة من جانب الميليشيات المتنافسة الجيدة التسليح، وإن كانت لا تتلقى أي مرتبات، ومن العناصر الأخرى.

٤٤ - وتوفر لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، والتي يسَّرت البعثة إنشاءها، فرصة حقيقية للسلم والمصالحة في المنطقة بأسرها، ويتعين بذل كل جهد ممكن لاغتنام هذه الفرصة. والتحدي الماثل حاليا هو تهيئة ظروف مواتية للأمن والثقة لأعضاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري وللأفراد الدوليين الموجودين في المنطقة المساندة هذه العملية الناشئة والتي لا تزال هشة حتى الآن. ومع أن دمج إيتوري في هياكل الحكومة الوطنية هو الهدف النهائي، لا يزال تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى مشاركة دولية ووطنية مستمرة ودؤوبة.

٤٥ - ولهذه الغاية، وبالقدر الذي تسمح به الظروف الأمنية، ينبغي تعزيز وجود البعثة في إيتوري بشكل كبير عن طريق إنشاء وحدة لدعم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري يقوم فريق الأمم المتحدة المتعدد التخصصات بتزويدها بالموظفين اللازمين وتوفير دعم شامل للإدارة المؤقتة في إيتوري. وستمثل في هذه الوحدة جميع العناصر الفنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة (الشؤون السياسية، حقوق الإنسان، الشؤون الإنسانية، حماية الأطفال، الإعلام، وغيرها). وفي ضوء الحاجة إلى مساعدة سكان إيتوري على إقامة إدارة محلية مؤقتة - توقعا لبسط سلطة الحكومة الانتقالية - سيتم أيضا نشر موظفين للشؤون الإنسانية تابعين للأمم المتحدة.

٤٦ - وقد تنشئ البعثة أيضا خلية صغيرة للشرطة المدنية، يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي من خلال البعثة أو المانحين الثنائيين، لبدء تخطيط المساعدة التي ستقدم لتشكيل عنصر شرطة متكاملة يعمل في إيتوري. ومن الضروري وجود نشاط قوي في مجال حقوق الإنسان لضمان التحقيق في الانتهاكات، ورصد هيئات حقوق الإنسان الجديدة ومساندتها، وتقديم المساعدة للهيئات القضائية في محاربة ثقافة الإفلات من العقاب. وسيتم أيضا تعزيز أفرقة المراقبين العسكريين ونشرها لرصد انسحاب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، والاتصال بالجماعات المسلحة ومراقبة أنشطتها، ومراقبة المراكز السكانية المهمة ومطارات معينة، قدر الاستطاعة. وستعزز تلك الجهود ببرامج إعلامية ابتدارية تضطلع بها البعثة، تشمل إنشاء استديو إذاعي في بونيا وإقامة مشروع لتسوية المنازعات باستخدام وسائل الإعلام الجماهيري. ونظرا للانتشار الهائل للأسلحة في المنطقة فربما تقوم البعثة، بالتعاون مع اللجنة الفرعية التابعة للجنة إعادة السلام إلى إيتوري والمعنية بالجماعات المسلحة، بمساعدة الإدارة المؤقتة على وضع مبادرة محلية محدودة لنزع السلاح، سيطلب لها دعم من المانحين.

٤٧ - وستعمل البعثة بصورة مباشرة أيضا مع الدوائر المعنية بالشؤون الإنسانية وشؤون التنمية، والتي تقوم بوضع استراتيجية لهذا الإقليم المعزول منذ فترة طويلة. وتشمل الاحتياجات العاجلة إيصال المساعدات الغوثية الإنسانية الطارئة إلى المناطق المتضررة بانعدام الأمن والقتال؛ والمساعدة في ترميم المنازل في المناطق التي دمرتها الحرب؛ والنهوض بالأحوال الصحية والخدمات الطبية وتقديم المساندة الاجتماعية في المناطق التي تعرضت للمذابح الأخيرة؛ وأنشطة إدرار الدخل مثل إصلاح الطريق والهياكل الأساسية التي سينفذها نحو ٢٥ ٠٠٠ من أفراد الميليشيات ومن المقاتلين السابقين، وتقديم المساعدة في عمليات تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع، والمشاريع ذات التأثير السريع في المناطق التي سينشر فيها موظفو الأمم المتحدة.

٤٨ - ومن أجل توفير الحماية للأفراد التابعين للأمم المتحدة وممتلكاتها في مختلف المواقع في إيتوري وإقامة إطار أمني لدعم العملية السياسية الجارية، يقدر أنه سيلزم تشكيل قوة بحجم لواء على الأقل تتألف من ثلاث كتائب مزودة بالدعم المناسب (السوقيات، طائرات مروحية للخدمة، وعناصر هندسية) وسيلزم لها عدد إجمالي قد يصل إلى ٣ ٨٠٠ فرد. وحتى بهذا العدد، فإن هذه القوة لن تكون قادرة على توفير الأمن الشامل في جميع أنحاء إيتوري وتأمين جميع الطرق الرئيسية والحدود مع أوغندا. وإضافة إلى حماية أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها والمنشآت الحيوية في بونيا، ستقوم قوة اللواء بتأمين قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في مطار بونيا والمناطق المحيطة بها من المدينة، وتوفير الدعم لأفرقة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الوصول إلى المناطق النائية، وتقديم دعم محدود للعمليات الإنسانية في أماكن مختارة. وسيقوم اللواء، عن طريق مد نطاق عملياته خارج بونيا، والتي سيبدؤها على محور باتجاه دجوغو وماهاغي، بتوسيع نطاق الإطار الأمني لعملياته، كلما سمحت الظروف، والوصول إلى المطارات والمدن والأماكن الأخرى في إيتوري.

٤٩ - ما زال الانتشار الحالي للكتيبة الاحتياطية للبعثة (المقدمة من أوروغواي) في بونيا يمثل إجراء محدودا ومؤقتا يتم في حالات الطوارئ لكفالة استمرار زخم العملية السلمية التي تضطلع بها لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، في ظل وضع أمني دائب التغير في المنطقة. ولن تتمكن الكتيبة من مد نطاق وجودها من بونيا إلى المناطق الأخرى. وبحلول نهاية أيار/مايو سيصل القوام الإجمالي للقوة الأوروغوية في بونيا إلى نحو ٨٠٠ فرد، بما في ذلك عناصر الدعم السوقي والعناصر الهندسية. ومن الواضح أن هذه القوة ستقل كثيرا عن الحد الأدنى اللازم للاضطلاع بكامل المهام الأمنية في المدينة، ولا يمكن نشرها إلا بصورة مؤقتة، لأن نشرها يتم على حساب التضحية بالمبدأ الأساسي بإبقاء كتيبة احتياطية تابعة للبعثة لحالات

الطوارئ. وستكون الكتيبة الأوروغوية ستكون لازمة لإعادة تشكيل هذا الاحتياطي بأسرع ما يمكن.

٥٠ - يجدر بالملاحظة أن نشر القوات الأوروغويّة يمثل الحد الأدنى الممكن قبوله عسكريا لإقرار الأمن لعمليات الأمم المتحدة في مطار بونيا، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومواردها في بعض الأماكن في بونيا، ودعم عملية لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، واتخاذ الاستعدادات اللازمة لعمليات نشر القوات اللاحقة، فضلا عن الدعم السوقي. ومن مجموع أفراد القوة الأوروغويّة الذين يبلغ عددهم ٨٠٠ تقريبا، فإن أقل من ٤٥٠ منهم هم من قوات المشاة تتمثل أدوارهم الرئيسية في توفير قوة احتياطية ضمن سرية لمواجهة الطوارئ في بونيا على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، وتوفير الأمن لما يصل إلى ثمانية مواقع في المدينة للأمم المتحدة ولجنة إعادة السلام إلى إيتوري (بما في ذلك مدخل المطار ومقر القطاع)، وحراسة المهندسين العسكريين (المكلفين بمهمة إجراء الإصلاحات اللازمة للطرق، وإزالة الألغام، وبناء أماكن للإقامة)، ومرافقة أفرقة المراقبين العسكريين في المناطق المجاورة لبونيا، والقيام من حين لآخر بدوريات في بونيا ذاتها، حسب الاقتضاء والمرافقة المحلية لقوافل الأمم المتحدة وقوافل المساعدات الإنسانية داخل المدينة.

٥١ - إن توفير أي شيء يتجاوز الانتشار الحالي في بونيا، ولا سيما للتصدي للمشكلات في إيتوري على نطاق أوسع، يتطلب كحد أدنى تشكيل مجموعة عمل لواء (لواء إيتوري). وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام بالبحث في كيفية تكوين مثل هذه المجموعة وتحديد الدول التي يمكن أن تساهم في القوات التي يمكن تجميعها على جناح السرعة لتشكيل اللواء المقترح. وأكثر عنصر متاح على الفور هو مجموعة كتيبة متعددة المهام قوامها ١ ٧٠٠ فرد، ينظر مبدئيا في تخصيصها لكيسنغاني، والتي تشمل كتيبة مشاة، تدعمها طائرات نقل مروحية، ومهندسون، ووحدات لخدمة المطارات، وشرطة عسكرية، وفريق للإجلاء الطبي الجوي. وهناك طائرات مروحية هجومية من المقرر وزعها لدعم المرحلة الثالثة من عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُنتظر أن تدعم مجموعة لواء إيتوري باعتبارها الأولوية الرئيسية. وقد أوضحت الدول المحتمل إسهامها بقوات ضمن العناصر الأولى لهذا اللواء موافقتها المبدئية على هذا الوزع، وقد أجريت مهمة استطلاعية خلال الأسبوعين الأولين من أيار/مايو. كما أن إدارة عمليات حفظ السلام على اتصال بالبلدان المحتمل مساهمتها بقوات فيما يتعلق بالعروض الخاصة بتقديم كتيبتي مشاة إضافيتين لتكملة اللواء. علما بأن هاتين الكتيبتين الإضافيتين (اللتين قوام كل منهما حوالي ١ ٠٥٠ فردا) سوف تتيحان لبعثة المنظمة المجال المطلوب لعملياتها وما تحتاج إليه من سرعة

الاستجابة للمقتضيات حتى يحالفها النجاح في هذه المنطقة النائية غير المستقرة إلى أبعد الحدود.

٥٢ - متى تم نشر مجموعة الكتيبة توجَّب عليها القيام تدريجيا بالمهام الأمنية لبونيا التي تتولاها حاليا الوحدة العسكرية الأوروغويَّة، التي سوف تعفَى في نهاية الأمر من مهمتها وتعود إلى مهامها العادية. ومع أن قدرة البعثة على تأمين المدينة قد تعززت قليلا، إلا أن قدرتها على دعم رصد العمليات أو مواجهة العنف في الأماكن النائية ستظل محدودة جدا. ومتى تحسَّن الوضع الأمني في بونيا، أمكن للبعثة البدء في توسيع نطاق عملياتها، لا سيما في المناطق المجاورة لبونيا. ولا يمكن قبل تشكيل لواء إيتوري أن تتوافر للبعثة القدرة على التوسع التدريجي في عملياتها، بحيث تشمل مجموعة أوفى من المهام الإطارية الأمنية في إيتوري.

٥٣ - إن عدم وجود قوة للبعثة حاليا في إيتوري يُعتدُّ بها بما فيه الكفاية من شأنه أن يؤدي إلى قصر عمليات البعثة على بونيا، وزيادة درجة الخطر، واحتمال أن يتعرض الوجود العسكري للأمم المتحدة إلى استفزازات. ولا مناص من أن يثير ذلك احتمال ألا تكون مثل هذه القوة كافية للوفاء بأهدافها المحدودة. وهذا خطر سيظل قائما على أي حال إلى أن يحين الوقت لنشر اللواء وقيامها بعملياتها بالفعل، ولكنه خطر يمكن الحد منه كثيرا إذا علمت كل الأطراف أن عمليات الانتشار الأولية هي جزء من نهج واقعي أطول مدى.

٥٤ - إن مدة نشر القوة العسكرية المحدودة للبعثة في بونيا، ونشر القوة العسكرية الأكبر، على نحو ما هو مقترح في الفقرات ٤٨ إلى ٥٣، تعتمد على مدى سرعة ونجاح العملية السياسية بالمنطقة في تحقيق التطبيع والمصالحة. كما أنه بتشكيل وحدة الشرطة المتكاملة الكونغولية، يؤمل أن تتمكن تلك الوحدة من الاضطلاع تدريجيا بالمسؤوليات الأمنية التي ينهض بها اللواء التابع للبعثة. ونظرا إلى البيئة غير المستقرة إلى أبعد حد في المنطقة، فقد قامت البعثة مع منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، بإعداد خطة للإجلاء تشمل موظفي البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة. وسوف تدرج في خطة الإجلاء المنظمات غير الحكومية التي عقدت مذكرات تفاهم مع مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة.

منطقة كيفو ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن

٥٥ - حتى في مواجهة الأولويات العديدة والمتضاربة في البلد، لا يمكن التغافل عن أهمية منطقة كيفو. فقد بدأت في هذه المنطقة حربان وقعتا مؤخرا، ولا تزال هذه المنطقة تمثل أحد المقومات المحورية لعملية السلام الشامل. ولمنطقة كيفو حدود مع ثلاثة بلدان رئيسية مجاورة للكونغو: أوغندا، وبوروندي ورواندا. وقد كان للصراعات التي اكتوت بنارها هذه

البلدان الثلاثة المجاورة للكونغو أثر مباشر على الأمن في الجماعات المقيمة في منطقة كيفو والواقعة على حدود الكونغو، سواء كانت هذه الجماعات من حركات اللاجئين أو من أنشطة جماعات المتمردين عبر الحدود الذين يحاربون حكومات البلدان التي نشأوا فيها. وقد عانت المنطقة أيضا من قضايا الانتماء العرقي، والتوزيع غير العادل للأراضي، والصراع للسيطرة على الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، تعتزم البعثة اتباع نهج ذي محورين اثنين: (أ) مواصلة نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية التي تنطلق عملياتها من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم أو إعادتهم إلى الوطن و (ب) تعزيز الآليات المحلية للسلم والمصالحة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن

٥٦ - كما ذُكر آنفا، فإن أنشطة البعثة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن قد عاقتها مؤخرا عمليات الجماعات المسلحة في الشرق. ومع ذلك، فسوف تتعهد الأمم المتحدة شؤون مركز الاستقبال في لوبيرو، ونقاط العبور في غوما وبوكافو وعددا من مناطق التجمع المؤقتة والبسيطة جدا، وذلك استعدادا لاستئناف نشاط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن في تلك المناطق، بحسب ما تسمح به الظروف. وفي الوقت نفسه، فإن خبرة البعثة حتى الآن في هذه العملية قد مكّنت من تحقيق مزيد من التنقيح للطرق المستخدمة، وتحسين طرائق جمع المعلومات وتحليلها، وعززت التعاون مع البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، الذي يقوده البنك الدولي، ومع الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة، مثل اليونيسيف. وسوف تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من جانبها، هي أيضا تشجيع عودة اللاجئين الروانديين إلى بلدهم باتخاذ نهج أكثر فاعليه للوصول إلى جيوب اللاجئين الروانديين في شتى أنحاء البلد.

٥٧ - مع نشر مجموعة العمل الأولى للأمم المتحدة في منطقة كيفو (مع وجود قاعدتها الرئيسية في كينشاسا)، يُتوقَّع أن تتمكن البعثة من إنشاء وجود للأمم المتحدة في المواقع الرئيسية - بما في ذلك المواقع التي كان يتعذر على المراقبين العسكريين للبعثة الوصول إليها - وأن تقدم الدعم اللازم لنشاط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. علما بأن ما تتميز به مجموعة العمل من قوة وسرعة حركة (إذ إنها مزودة بناقلات أفراد مصفحة وبطائرات مروحية) سوف تسمح لها في آن واحد بنشر أفرقة البعثة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، إلى بعض الجماعات الموجودة في أماكن نائية في الإقليم. كما أن القدرة على سرعة الحركة سوف تتيح أيضا القدرة على سرعة الاستجابة، وهي قدرة منعدمة حتى الآن. ثم إن

هذا النهج للوصول بنشاط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، إلى مناطق نائية، سوف يمثل جهدا مشتركا لشتى عناصر البعثة، بما في ذلك الدعم العسكري الحيوي. وأهم من ذلك كله، فإنه يُؤمل أن يؤدي هذا الوجود الذي يُعتدُّ به للأمم المتحدة إلى تعزيز ثقة الجماعات المعنية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، بإتاحة الحماية من التحرش، فضلا عن سرعة الانتقال إلى مخيمات إعادة التوطين عبر الحدود.

الآليات المحلية للسلم والمصالحة

٥٨ - على حين أن إنشاء الحكومة الانتقالية والاتفاق الشامل من شأنه أن يؤدي في نهاية الأمر إلى توحيد جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة السلام إليها، فمن المحتمل أن تستمر الصراعات المحلية، لا سيما في منطقة كيفو، في المستقبل المنظور. كما أن أي فترة انتقالية قد تكون حافلة بالاضطرابات، ويمكن أن تؤدي إلى قيام صراعات إذا تُركت من دون احتوائها، فقد تؤدي إلى زعزعة العملية الوطنية برمتها، بل قد تؤدي إلى إيجاد مبرر للتدخل الخارجي. لذلك، فمن الضروري أن يساعد المجتمع الدولي الشعب الكونغولي، على المستوى المحلي، في استحداث آليات مؤقتة للسلم والمصالحة.

٥٩ - يتسم الوضع في الشرق حاليا بخليط من الجماعات المسلحة التي أغلبها محلي والتي تتنافس كل منها مع الأخرى، والتي يرتاب كل منها في دوافع الأخرى. ثم إن الهياكل الإدارية المفككة، والتباين العرقي، وسوء الإدارة الاقتصادية، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتوتر القائم بين مختلف أجيال المهاجرين واللاجئين، والمنازعات على الأرض، وانتشار الأسلحة، هي جميعها عوامل تفضي إلى عدم الاستقرار في المنطقة. وهناك حاجة واضحة للتصدي للأسباب الأصلية للصراعات القائمة والعوامل الباعثة عليها، ولاحتواء أي صراعات جديدة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بدور داعم حيوي في الحلول السلمية للصراعات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، أعدت البعثة بالفعل مبادئ توجيهية للسياسة العامة لموظفيها تقوم على النَّهج التالي: (أ) إدارة الأزمات في مواجهة المخاوف الأمنية الحادة بين مختلف الجماعات؛ و (ب) اتخاذ تدابير بعد انتهاء حالات الصراع تهدف إلى بناء الثقة؛ و (ج) اتخاذ مبادرات لتوقِّي الصراعات تفاديا لعودة أعمال العنف.

٦٠ - تسعى البعثة، باتباع هذا النهج، إلى القيام بدور يحفز على الدعم الدولي ومساعدة المبادرات التي تتخذها المؤسسات الدينية المحلية، والمنظمات الشعبية الكونغولية، أو المنظمات غير الحكومية الدولية التي لها سجل من الإنجازات المؤكدة. وتعتزم البعثة متابعة هذه الأنشطة في سياق المؤسسات الانتقالية التي يجري إنشاؤها بموجب الاتفاق الشامل، ولا سيما

تلك التي تستهدف تعزيز المصالحة. وتعتزم البعثة التعاون تعاونا وثيقا مع السلطات الانتقالية الوطنية، ومع شركائها في الأمم المتحدة، ولا سيما البرنامج الإنمائي، الذي يعكف على إعداد استراتيجية للتأهيل، والتعمير، والإنعاش على مستوى المجتمع. وحتى يتسنى للبعثة القيام بذلك الدور التيسيري والوساطي، فإنها تعتزم تعزيز وجودها المدني في منطقة كيفو.

٦١ - أخيرا، ينبغي إقامة آليات تهدف إلى تطبيق العلاقات عبر الحدود. وعلى حين أن ذلك هو من ضمن الأولويات التي يتعين على الحكومة الانتقالية التصدي لها ومعها البلدان المجاورة، فإنه يمكن النظر في اتخاذ مبادرات مبدئية على أساس تجريبي، مثل المبادرات الاقتصادية المشتركة والمشاريع المجتمعية عبر الحدود. ومتى تم تشكيل القوات المسلحة الجديدة، أمكن القيام بدوريات مشتركة - تخضع لمراقبة البعثة - مع القوات المسلحة للبلدان المجاورة في مناطق معينة على الحدود. وسوف تقدَّم إلى مجلس الأمن، في الوقت المناسب، توصيات إضافية حول الدور الموسَّع للبعثة في منطقة كيفو. وينبغي لقضايا الحدود هذه أن تحظى أيضا بصدارة الاهتمام في المؤتمر الدولي المقترح المعني بالسلم والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٢ - لا يزال واضحا أنه بدون وجود هياكل وطنية قوية لحماية حقوق الإنسان، وانتهاء حكم الإفلات من العقاب، الشائع في الكونغو، لا يمكن أن تتحقق أي مصالحة حقيقية، أو إرساء الأساس لسلام طويل الأجل ومستدام. وتعتزم البعثة، بالتعاون الوثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعزيز قدرتها على دعم إقامة هياكل أساسية وطنية لحقوق الإنسان، ووضع ترتيبات للعدالة الانتقالية. وهكذا، فإن زيادة التركيز على استقصاءات حقوق الإنسان سوف يصاحبها إيلاء اهتمام وثيق بتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية، بما فيها اللجنة الوطنية لاستجلاء الحقائق والمصالحة والمرصد الوطني لحقوق الإنسان (المقترح إنشاؤهما بموجب أحكام الاتفاق الشامل)، للتصدي بكفاية لمخاوف الشعب الكونغولي - وتنسيق الجهد الدولي في هذا الصدد. وفي هذا السياق، فمن المهم ضمان الاهتمام بقضايا حماية الأطفال.

تيسير المساعدة الإنسانية

٦٣ - من الحيوي أيضا مواصلة، بل توسيع، تقديم المساعدة الإنسانية. ويقدَّر أن أكثر من ٣,٥ مليون شخص قد ماتوا منذ عام ١٩٩٨ كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للصراع. وعلى الرغم من الحاجة إلى التخطيط للإنعاش وتوفير فرص التنمية في المستقبل، فهناك حاجات ضخمة لم تتم تلبيتها بعد، وتتطلب مساعدة فورية ضرورية لإنقاذ حياة الناس.

والعقبة الرئيسية في طريق هذه المساعدة هي عدم إمكانية الوصول إلى المحتاجين، وانعدام الأمن بسبب أفعال أطراف الصراع.

٦٤ - سوف تواصل البعثة، فيما يتعلق بأهدافها الإنسانية، التركيز على تيسير وضمان الوصول إلى السكان المستضعفين، لتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها، بالتنسيق الوثيق مع مكتب مستشار الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وهي سوف تفعل ذلك بثلاث طرق: (أ) الشروع والمشاركة في بعثات مشتركة لتقييم المساعدات الإنسانية، بغية تيسير الوصول إلى المناطق التي كان يتعذر في السابق الوصول إليها، وتيسير تقديم المساعدة المستهدفة حيثما تشتد الحاجة إليها؛ و (ب) والدخول بصورة منهجية مع المتحاربين في مفاوضات بشأن تمكين المشتغلين بالمساعدة الإنسانية من الوصول في سلام وأمن إلى المحتاجين إلى المساعدة، كما يحدث في كيفو الشمالية حيث يجري العمل على إنشاء منتدى للحوار مع تحالف محلي لجماعات الماي ماي؛ و (ج) إشراك الأطراف المشاركة من المنظمات غير الحكومية بصورة فعالة في ربط جهود إزالة الألغام بالأنشطة الإنسانية المقررة، لا سيما في المناطق التي أدى وجود الألغام فيها إلى تعطيل أنشطة المساعدة الإنسانية مواجهة أخطار الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الاستجابة لأخطار الألغام

٦٥ - إن حادثة الألغام الخطيرة المذكورة في الفقرة ١٤، وهي الحادثة الثانية من نوعها منذ إنشاء البعثة، توضح حاجة البعثة إلى أن تتوافر لها قدرة على التوعية بمخاطر الألغام بين موظفي البعثة والمجتمعات التي يعملون فيها، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف وسائر الشركاء المحليين. وتحتاج البعثة أيضا إلى أن تتوافر لديها القدرة على جمع معلومات حول التلوث بالألغام والذخائر غير المنفجرة، وتحليل هذه المعلومات ونشرها، وأن تستجيب عند الاقتضاء بقدرة على إزالة الألغام. وتعتزم البعثة أيضا دعوة جميع الأطراف إلى وقف استخدام الألغام الأرضية وتقديم المعلومات عن المناطق الملغومة.

٦٦ - يعد مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءا لا يتجزأ من البعثة، ويدير المركز قاعدة بيانات عن المناطق الملوثة بالألغام، لصالح البعثة والمنظمات الخيرية. ويقدم موظفو المركز مشورتهم كخبراء إلى البعثة وسائر مكونات منظومة الأمم المتحدة، ويقوم بتنسيق توزيع القائمين بإزالة الألغام، وإجراء بعثات لتقييم مخاطر الألغام، دعما للبعثة. وقد طلبت حكومة الكونغو، التي انضمت مؤخرا إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إلى المركز أن يقوم أيضا بتنسيق توفير الدعم الخارجي لبرامج مكافحة الألغام في شتى أنحاء البلد. وبالنظر إلى ما تقدم، يُقترح تعزيز المركز بتزويده بثلاثة خبراء إضافيين وبموارد إضافية لأداء عملياته.

وفي الوقت نفسه، فإن دائرة الأمم المتحدة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام والتابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، تنشط في التماس تبرعات من المانحين من أجل إيجاد قدرة عملية لدعم متطلبات المساعدة الإنسانية. ويمكن أن تتوافر هذه القدرة، جزئيا وبدعم مباشر من البعثة، عن طريق نشر وحدات مؤهلة تأهيلا مناسبا من البلدان المساهمة بقوات.

٢ - الأولويات الطويلة الأجل

٦٧ - من الواضح أن مساعدة العملية الانتقالية في بلد كبير ومدمر مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل تحديا هائلا لجميع الأطراف المعنية. فهي تتطلب اتباع نهج شامل تقوم في إطاره منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بتخطيط وتنسيق أنشطتها بدرجة تكاد أن تكون غير مسبوقة. ثم إن الترتيبات السياسية التي تتطلبها العملية الانتقالية هي ترتيبات معقدة، كما أن البلد يفتقر إلى إدارة عامة قوية وذات كفاءة، فضلا عن أن العديد من الأطراف الفاعلة السياسية هي ذات خبرة مباشرة قليلة في الممارسات الديمقراطية. ولا توجد غالبا الآليات الأساسية اللازمة لإدارة دولة حديثة (مثل جهاز مصرفي على نطاق الدولة). ومن ثم، فلا بد لدعم العملية الانتقالية أن يكون واسع النطاق وخصب الخيال.

٦٨ - كما هو موضح في تقريري الماضي، فإنه بالإضافة إلى الأولويات العاجلة المحددة في الفقرات ٣٠ إلى ٦٦ أعلاه، فإن الأمم المتحدة - بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وسائر الشركاء الدوليين - سوف تساعد الحكومة الانتقالية على الوفاء بالأهداف الطويلة الأجل فيما يتعلق بالانتخابات، وإقرار سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، ولا سيما نزع سلاح الجماعات الكونغولية وتسريحها. كما يمكن للفترة الانتقالية أن تكون بمثابة جسر يصل بين برامج المساعدة الإنسانية الجارية والمبادرات الإنمائية المتنامية.

دعم الانتخابات

٦٩ - إن عقد انتخابات حرة وعادلة وشفافة بالقرب من نهاية فترة السنتين الانتقالية يمكن أن يصبح أحد العناصر الأساسية في استراتيجية البعثة للانسحاب من الكونغو. وتمثل الانتخابات في الكونغو تحديا هائلا. فلم يعقد البلد أي انتخابات ديمقراطية قط منذ استقلاله من ٤٣ سنة مضت، ولا يوجد حاليا أي إطار قانوني للعملية الانتخابية. ولذلك، فلا بد من تحديد الشروط الواجب توافرها لتنظيم الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية، وذلك في قانون انتخابي يعتمده البرلمان الانتقالي. وفي بلد بحجم الكونغو، مع الضعف النسبي لمرافق

الاتصال والإمداد، سوف تكون تكاليف الانتخابات باهظة، وسوف تتطلب الانتخابات بذل جهد تعاوني كبير من قبل السلطات الانتقالية، والأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية.

٧٠ - يمكن بعد المناقشات الأولية بين الأمم المتحدة والممثلين الدوليين في كينشاسا، النظر في إمكان قيام البعثة بتقديم المساعدة التقنية والإمدادية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة وتيسير عملها من خلال تنسيق الدعم الدولي لهذه الغاية. غير أن مساهمة البعثة على وجه التحديد تتوقف على وجهات نظر الحكومة الانتقالية بعد قيامها. ومتى تم ذلك، سوف توفد بعثة لتقييم الجدوى. وفي تلك الأثناء يتعين على البعثة إنشاء خلية انتخابية صغيرة للبدء في مزيد من التخطيط والاتصال.

سيادة القانون

٧١ - يتسم الوضع في شتى أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية بشيوع ثقافة الإفلات من العقاب؛ وسوء الحكم إلى أبعد الحدود. ومن التحديات الأساسية، تعزيز سيادة القانون من أجل كسر حلقة العنف المفرغة، والقضاء على إمكانية الإفلات من العقاب، ومكافحة الأسباب الأصلية للصراع، وإرساء الأساس لمجتمع ديمقراطي. ولا بد في هذا الصدد للسلطات الانتقالية في الكونغو من أن تضطلع بمسؤولية أساسية وتتمتع بإرادة سياسية عظيمة. وكما أوضحت مبدئيا في تقريري الثالث عشر إلى مجلس الأمن (S/2003/211، الفقرة ٥٩)، فإنه يمكن للبعثة أن تساعد في مجال سيادة القانون، بتنسيق الجهد الدولي العام في مجالات الشرطة المدنية، وحقوق الإنسان، والجهاز القضائي، والمرافق الإصلاحية. وتمكينا لها من القيام بذلك ومن أجل ضمان تنسيق المبادرات، فلا بد من الدعم والتعاون الوثيق من جانب الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وغيرها من الوكالات المعنية. ويعتزم ممثلي الخاص إنشاء فرقة عمل متعددة الاختصاصات معنية بسيادة القانون، لضمان التنسيق الداخلي والخارجي لهذا الجهد. ومع التأكيد على الشعور الكونغولي بالملكية في جميع مراحل الفترة الانتقالية، فإن البعثة تتمتع بوضع جيد يتيح لها التيسير، والتنسيق، وإسداء المشورة التقنية والمشورة بشأن التدريب، والهياكل التي يمكن أن تسهم في إنشاء شرطة فعالة، واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن المساعدة في إصلاح الجهاز القضائي والدوائر الإصلاحية.

٧٢ - يستلزم تحقيق هذه الأهداف إجراء تقييم تفصيلي لقطاع سيادة القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمع ممثلو إدارة عمليات حفظ السلام، والبعثة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والبرنامج الإنمائي لإجراء مشاورات تمهيدية في جنيف، في ٦ أيار/مايو، مع غيرهم من ممثلي الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في هذا المجال. ومن المزمع متابعة هذه المشاورات متابعة نشيطة، علما بأن هذه المشاورات سوف تضم أيضا ممثلي حكومة الكونغو

الانتقالية، لا سيما وزراء العدل، والداخلية، وحقوق الإنسان، متى تولت الحكومة مقاليد الحكم. إضافة إلى ممثلي الجهات المانحة الثنائية المهتمة بتقديم المساعدة بنشاط في هذا القطاع الحيوي. ويتعين بعد ذلك قيام فريق متعدد الاختصاصات بإجراء تقييم شامل لهذا القطاع، والتوصية بإطار يمكن فيه تحديد كل طرف فاعل مهتم بتقديم المساعدة، مع مراعاة رغبات الحكومة الجديدة ومشورة مختلف الأطراف الفاعلة الوطنية في الكونغو، بما في ذلك المجتمع المدني.

٧٣ - على مستوى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بدأ أيضا فريق موضوعي معني بحقوق الإنسان والعدالة في الاستعداد لإنشاء برنامج شامل لدعم الحكومة الانتقالية. وقد تم، بالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى وبدعم منها، تحديد المجالات الرئيسية للمساعدة من منظومة الأمم المتحدة، وهي المجالات التالية: إصلاح وتعزيز الإطار القانوني والنظام القضائي؛ وإصلاح وتأهيل وتطوير دائرة شرطة وطنية متكاملة، مع الاهتمام خصوصا بسيادة القانون وقضايا حقوق الإنسان؛ وإصلاح وتعزيز النظام الإصلاحي؛ وتدريب القوات المسلحة في مجال سيادة القانون وقضايا حقوق الإنسان؛ ودعم المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛ ودعم إنشاء لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة؛ والأخذ بتدابير ترمي إلى تعزيز الحكم الديمقراطي القائم على المشاركة. ولا بد من إعطاء أولوية عليا لتدابير رصد انتهاكات حقوق الإنسان، والتصدي لها وتصحيحها.

٧٤ - فيما يتعلق بالدعم الذي قد يكون مطلوبا لإنشاء قوة شرطة وطنية متكاملة، إضافة إلى المساعدة في تشكيل وحدة شرطة متكاملة في كينشاسا، وربما في إيتوري، ينتظر أن تشمل أهداف المجتمع الدولي والبعثة، الإسهام في تحسين الكفاءة المهنية، وفي القدرة التنظيمية والسلامة المؤسسية؛ والوعي العام بدور الشرطة في المجتمع الديمقراطي؛ والتعاون بين الشرطة، والجهاز القضائي والنظام الإصلاحي. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال أدوار استشارية وتدريبية وإنمائية مدعومة بتوفير بعض المساعدة المادية والمالية اللازمة لتوفير المعدات والمرافق، بما في ذلك إمكان إصلاح مرافق التدريب السابقة في خمسة مراكز إقليمية - كينشاسا، ولوبومباشي، وكيسنغاني، وغبادوليت، وبوكافو. وعلى حين أن بعض الدول الأعضاء قد قدمت بالفعل مساعدة ثنائية في تجهيز وتدريب الشرطة الوطنية، إلا أنه ينبغي إيفاد بعثة خاصة من مانحين متعددين لإجراء مزيد من الدراسة لهذا المجال الحيوي من الأنشطة وتقديم التوصيات اللازمة إلى المجتمع الدولي.

٧٥ - بيد أن الأمر يستلزم ربط المساعدة الدولية في تدريب الشرطة بعدد من النقاط المرجعية التي يتعين على السلطات الكونغولية الأخذ بها، بما في ذلك: دفع رواتب كافية

بانتظام، والشفافية في التوظيف، والترقية والانضباط، وتوزيع الموظفين على أساس نوع التدريب الذي تلقوه، وإنشاء وتشغيل آليات للمساءلة الداخلية، وبرنامج تموله السلطات لصيانة المباني التي يقوم المجتمع الدولي بإصلاحها أو تجديدها. ولا بد لجميع الجهود المبذولة لدعم الشرطة أن تشمل جهودا متزامنة معها لدعم الجهاز القضائي والدوائر الإصلاحية، والتنسيق الجيد للمخصصات المالية الضرورية مع مؤسسات بريتون وودز.

إصلاح القطاع الأمني/نزع سلاح المحاربين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٧٦ - من الأهداف الرئيسية خلال الفترة الانتقالية إصلاح القطاع الأمني. ومن الضروري إنشاء المؤسسات الأمنية المتكاملة الوطنية الجديدة بطريقة تتسم بالشفافية إذا أريد لها أن تقوم بدور شرعي ومسؤول ديمقراطيا في توفير الأمن لكل الشعب الكونغولي. وكما أشير آنفا، فإن إنشاء قوة شرطة متكاملة مسؤولة عن الأمن الداخلي هو أمر يمثل أولوية عاجلة. ومن الأمور الأساسية أيضا القيام في أقرب وقت ممكن بتشكيل القوات المسلحة الوطنية الاحترافية. وقد أوضحت بعض الجهات المانحة الثنائية اهتمامها المبدئي بالدور الذي يمكن أن تقوم به في مساعدة الحكومة الانتقالية في هذه المجالات.

٧٧ - من الجوانب الأساسية لأي إصلاح للقطاع الأمني، إنشاء جيش وطني، ونزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي هذا السياق، استطلعت البعثة مع البرنامج الإنمائي، والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج الذي يقوده البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، إمكانية متابعة الاقتراح الوارد في تقريري السابق (S/2003/211، الفقرة ٦٠) والمتعلق بإمكان الاستفادة بخبرة البعثة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، في نزع سلاح المحاربين الكونغوليين وتنسيق أنشطة الجهات المانحة الثنائية.

٧٨ - إن أي إجراء تتخذه البعثة في هذا الصدد، رهنا بموافقة مجلس الأمن، من شأنه دعم عملية إنشاء القوات المسلحة الكونغولية الوطنية الموحدة. ويمكن أن تشتمل أنشطة البعثة في مجال نزع سلاح المحاربين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على ما يلي: (أ) توفير المعلومات عن الجماعات المسلحة الكونغولية (باستخدام قاعدة البيانات القائمة بالفعل)؛ و (ب) الاستفادة من الاتصالات القائمة بالفعل مع هذه الجماعات، وتوعية الجماعات المسلحة الكونغولية غير الموقعة على الاتفاق، وكذلك جماعات الماي ماي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ و (ج) المساعدة في الحملة الإعلامية؛ و (د) وتقديم المساعدة التقنية اللازمة للبرنامج الوطني المقرر إنشاؤه لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن

المزمع تقديم توصيات إضافية إلى مجلس الأمن في مرحلة لاحقة، بشأن الدور الذي يمكن للبعثة القيام به لنزع سلاح المحاربين الكونغوليين.

٧٩ - استجابة لطلب رسمي تقدم به الرئيس كابيلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وعقب مشاورات مع فرقة العمل القُطرية التابعة للأمم المتحدة، تم تعيين البرنامج الإنمائي بصفته الوكالة الرائدة لتنسيق الجهود الدولية لنزع سلاح القوات الكونغولية وتسريحها وإعادة إدماجها. وقد أيد هذا القرار البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقد أعد البرنامج الإنمائي استراتيجية مؤقتة لإنشاء برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في خلال الأشهر الثلاثة إلى السنة القادمة، وقد نوقشت هذه الاستراتيجية في اجتماع للبرنامج المتعدد الأقطار، عقد في باريس في نيسان/أبريل. وترتكز هذه الاستراتيجية المؤقتة على أربعة نُهُج في أن واحد، هي: (أ) إجراء حوار بين الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن هيكل وإدارة برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يحظى بالدعم الفعال لجميع عناصر الحكومة الانتقالية؛ و (ب) تخطيط برنامج وطني كبير (ومعقد من الناحية الإمدادية) لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ و (ج) إنشاء آلية للاستجابة السريعة من أجل التصدي لقضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ريثما يتم الانتهاء تماما من إنشاء برنامج وطني؛ و (د) مواصلة الجهود الراهنة التي تقودها اليونيسيف بشأن نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ودعم البرنامج الإنمائي للمحاربين السابقين الذين أصيبوا بعجز، وإدماج هذه الجهود في برنامج وطني.

حماية الأطفال والشؤون الجنسانية

٨٠ - إن العديد من المهام المقررة حاليا للبعثة، ولا سيما المهام التي لم تتحقق بالكامل بسبب القتال وانعدام الأمن، سوف تصبح في الفترة الانتقالية أكثر أهمية مما هي عليه الآن. فخلال هذه الفترة، سوف تراقب البعثة إدماج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في المؤسسات والتشريعات الجديدة أو التي تم إصلاحها، لضمان تلبية الاحتياجات تلبية كاملة. ومن المرجح أن تزيد معدلات نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم زيادة هائلة حال تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفور توافر الظروف المؤاتية. ولكن التحدي في هذا الصدد لا يزال هائلا، نظرا لكثرة أعداد الجنود الأطفال الذين لا يزالون على جبهات القتال أو في المعسكرات في شتى أنحاء البلد، والظروف الأمنية المضطربة في بعض المناطق، مما تتعذر معه إعادة الإدماج، وتزيد مخاطر إعادة التجنيد. وسوف تواصل البعثة أيضا مراقبة انتهاكات حقوق الأطفال، من أجل تقييم أثر الفترة الانتقالية على الأطفال. علما بأن المشاركة القوية بالفعل لعنصر الشؤون الجنسانية للبعثة مع

المجتمع المدني والأحزاب السياسية سوف يكون لها دور أساسي في بناء قدرات القيادات النسائية كي يتسنى لها القيام بدور أكبر في العملية الديمقراطية.

نحو نهج شامل لدعم العملية السلمية

٨١ - كما سبق إيضاحه، فإن عمل البعثة مقرر أداؤه في إطار مشاركتها في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمفهومه الأوسع. ومع ذلك، فإن عمل البعثة سوف يكون محدودا، وستكون احتياجات الفترة الانتقالية عظيمة. علما بأن الأولويات العاجلة تتمثل في **إصلاح البنية الأساسية وتوفير الدعم التقني اللازم لكي تقوم الهياكل الحكومية الجديدة بعملها بكفاءة**. وحتى في هذه المرحلة المبكرة، توجد حاجة إلى برنامج شامل يستهدف التمهيد للحكم الجيد، ويتألف من أنشطة قصيرة الأجل وطويل الأجل. وفيما يتعلق بالبيئة الأساسية، فهناك حاجة عاجلة إلى أماكن للمكاتب من أجل ما أنشئ من مؤسسات ووظائف إضافية. وقد طلبت الحكومة مساعدة البرنامج الإنمائي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي لحشد الموارد اللازمة لإصلاح المباني الحكومية القائمة، ويجري العمل على تقييم الاحتياجات، وحال إنجاز هذا التقييم سوف يُعرض على الجهات المانحة. وينبغي أن يقوم بعرض مثل هذا الطلب لجنة المتابعة في المرحلة الأولى من دعم المانحين للحكم في الفترة الانتقالية، والذي يتوقع أن يبلغ ذروته في دعم التحضير للانتخابات وتنظيمها.

٨٢ - تتميما لدعم إصلاح البنية الأساسية القائمة، سوف يجري العمل على تلبية احتياجات أخرى، وبخاصة الحاجة إلى **التدريب وتقديم الدعم التقني اللازم لكي تقوم الهياكل الجديدة بعملها بكفاءة** مع مراعاة ضيق الوقت المتاح أمامها قبل قيامها بأداء واجبات ولايتها. وينبغي للدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد أن يكون دورا تحفيزيا. وقد بدأ البرنامج الإنمائي وسائر الشركاء العمل في برنامج لإصلاح الخدمات العمومية وفي إعداد استراتيجية مؤقتة لبناء القدرات. ومن المقرر توسيع نطاق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة بحيث يشمل الإدارات في المقاطعات، بهدف تعزيز وحدة الإدارة الوطنية والتمهيد لتنظيم الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية.

٨٣ - على المدى المتوسط، يعتبر **توحيد الإقليم والحرية الكاملة للحركة** إحدى الأولويات للأطراف الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنسانية والإنمائية. ويعتبر انعدام الأمن هو العقبة الرئيسية في الوقت الحاضر؛ ويمكن لانتشار البعثة على نطاق أوسع في شرق الكونغو أن يساعد في تخفيف حدة الوضع، وإن كان عبء المسؤولية عن وقف جميع الأنشطة العسكرية يقع على عاتق الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز الحراك الاجتماعي يتطلب إدخال تحسينات مهمة على البنية الأساسية للنقل في البلد، وهي بنية تكاد تكون

منعدمة. وتُجرى مناقشات للانضمام إلى الجهود التي تبذلها الجهات المانحة الثنائية لإصلاح الطرق وغيرها من مرافق النقل. وفي الوقت نفسه، سوف تواصل أيضا منظومة الأمم المتحدة والأطراف المنفِّذة الاعتماد على قدرات البعثة في مجال النقل.

٨٤ - فيما يتعلق **بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية**، فقد تم بالفعل إنشاء أُطر تشريعية وتنظيمية جديدة بمساعدة من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة. ويُتوقع أن تنطوي العملية الانتقالية على عملية للتحقق من الحقوق والامتيازات القائمة، بناء على قرار بهذا المعنى يتخذه الفريق العامل الاقتصادي للحوار المشترك بين الكونغوليين. ومن المهم بدء عملية التحقق على جناح السرعة، فغموض الوضع الحالي فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات سوف يؤخر جميع الاستثمارات المنتجة في هذا القطاع المهم. ومن الأساسي، في الوقت نفسه، أن تبدأ مختلف الأطراف في التعاون على وجه السرعة في إنفاذ التشريعات، للحيلولة دون حدوث موجة مفاجئة من الاستغلال المنفلت - لا سيما استغلال الغابات - مما تترتب عليه عواقب بيئية سلبية للغاية. ويشترك البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية في الإدارة البيئية لعدد من المواقع في شتى أنحاء البلد. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة قيمة، من خلال مبادرات حوض الكونغو، وبإشراك المنظمات غير الحكومية الطيّبة السمعة في رصد أنشطة قطع الأشجار.

٨٥ - فيما يتعلق بقضية **التعمير والإنعاش** على المدى الطويل، فإن برنامج الطوارئ الإنساني والاجتماعي والثقافي الذي اعتُمد خلال الحوار المشترك بين الكونغوليين في صن سيتي يقدم إطارا عمليا. وينبغي للأطراف الكونغولية إنشاء آلية لصياغة الاستراتيجيات والتنسيق بين الجهات المانحة، بما يكفل تعظيم مشاركة الجهات المانحة وسرعة التنفيذ. والعملية الأساسية في هذا الصدد هي عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي اعتُمدت في صن سيتي هذا، ومن المهم متابعة تنفيذ القرارات التي اتُخذت في اجتماع الفريق الاستشاري للكونغو في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتشمل هذه القرارات، فيما تشمل، قبول الحكومة وجميع الجهات المانحة برنامج الطوارئ المتعدد القطاعات للإنعاش والتعمير، بوصفه إطار تمويل الاستثمار العام والتعمير، واتخاذ قرار بأن يتم، في أقرب وقت ممكن، العمل على توسيع نطاق هذا الإطار بحيث يشمل البلد بأكمله. ومن الضروري أن يأتي توسيع نطاق البرنامج متناغما مع برنامج المساعدات الإنسانية المهم الذي تقوم بتنسيقه منظومة الأمم المتحدة، ضمانا للانتقال بسلاسة من مرحلة المساعدة الإنسانية (لاسيما في الشرق) إلى مرحلة الإنعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل. كما أن من المهم ألا يتركز العمل على التعمير المادي فحسب، بل أيضا على الحكم والمصالحة.

٨٦ - وتحقيقا لذلك، يمكن أن تكون الخطوة الأولى على هذا الدرب هي تشكيل أفرقة عاملة تقنية وطنية تتناول بعض المسائل التي يعتبرها الجميع ملحّة. ويتضح من الخبرة فيما يتعلق بحالات أخرى قامت بعد انتهاء الصراعات، أن مثل هذا التعاون التقني يمكن أن يكون عنصرا مهما لبناء الثقة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التنسيق ينبغي أن يكون مستقرا بين مؤسسات اتخاذ القرارات السياسية والقرارات التقنية - أي لجنة المتابعة، واللجنة الدولية، من جانب، وبين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، من جانب آخر. ويمكن للبعثة، بمشاركتها في العملية السياسية، أن تكون همزة وصل. ويعتمد نجاح أنشطة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز اعتمادا كبيرا جدا على إنشاء آليات موثوقة للتنسيق (الأفرقة العاملة التقنية الوطنية المذكورة آنفا) واستخدام الآليات القائمة بكفاءة (المنسق الإقليمي التابع للأمم المتحدة، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والمبادرات الإقليمية، وغيرها). ويمكن أن تكون من بين مواضيع البحث المبدئية المواضيع الثلاثة الآتية: نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعملة، وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة البشري. ويمكن أن تكون الخطوة التالية هي إيفاد بعثة من مانحين متعددين في حزيران/يونيه لإبراز جهود المجتمع الدولي لترجمة العملية الانتقالية إلى نتائج ملموسة للسكان. ويمكن أن يتبع ذلك إيفاد بعثة رفيعة المستوى من مانحين متعددين في أواخر الصيف من شأنها أن تؤدي إلى حشد موارد مهمة في الاجتماع القادم للفريق الاستشاري في أواخر الخريف.

خامسا - الجوانب المالية والإدارية

٨٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٦/٢٥٢، المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغا مقداره ٥٨١,٩ مليون دولار لنفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ كان مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لحساب البعثة الخاص ٤٦٥ ٧٥٢ ١٠٨ دولارا. وكان مجموع الاشتراكات المقرّرة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣٥٤ ٩١٤ ٣٧٥ ١ دولارا. ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم العملية السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تلقى الصندوق تبرعات بلغ مجموعها ٩٨٠ ١٢٤ ١ دولارا، واستهلكت النفقات المأذون بها حتى الآن هذا المبلغ بكامله.

٨٨ - تم، حتى الآن، تخطيط الموارد السوقية للبعثة، بما فيها الطيران، من أجل عمليات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، لا سيما في منطقتي كيندو وكيسنغاني. ونظرا لسوء البنية الأساسية الداخلية في شتى أنحاء البلد، فإن

البعثة تواصل الاعتماد بشدة على العتاد الجوي، وقد طلبت استخدام الطائرة المروحية Mi-26 الثانية. وتم لهذا الاستخدام تحديد وحدة عسكرية لخدمة المطار، ومن المتوقع أن يبدأ قريبا العمل في مشروع تدعمه منظمة الطيران المدني الدولي لإصلاح المطارات، مع التركيز على المطارات المهمة في الشرق. ويمثل نشر القوة ودعمها في إيتوري تحديا إمداديا كبيرا لم يكن منظورا. وسيتعين على البعثة إنشاء بنية أساسية إمدادية صامدة لدعم قوة عسكرية ومدنية قوامها ٣ ٨٠٠ فرد في إيتوري. علما بأن التكاليف الرئيسية سوف تتمثل في طلب طائرات إضافية لنقل الشحنات المتوسطة الوزن والثقيلة، وإصلاح مهبط الطائرات في بونيا، وإصلاح البنية الأساسية للنقل السطحي للدعم الطويل الأجل. ويتطلب ذلك استثمارا كبيرا.

٨٩ - ونظرا لصعوبة الوصول إلى منطقة إيتوري، فإنه يتوقع أن يتم الدعم السوقي عن طريق البحر، والبر، والسكك الحديدية، والجو عبر أوغندا من أجل نشر القوات ودعم الوجود العسكري والمدني للبعثة. وتوجد لدى أوغندا مطارات صالحة للاستخدام وبنية أساسية من الطرق الجيدة بدرجة معقولة التي تؤدي إلى الحدود مع الكونغو. علما بأن شبكة الطرق الموجودة في الكونغو والمؤدية إلى بونيا هي في حالة سيئة وتتطلب إصلاحا واسع النطاق. وحيث أن إصلاح شبكة الطرق هذه سوف يستغرق زمنا، فسوف يعاد إمداد الوحدات العسكرية عن طريق الجو أساسا، في المستقبل المنظور.

سادسا - ملاحظات

٩٠ - بعد خمس سنوات من القتال المتواصل، تجد الكونغو نفسها في مفترق السلم والحرب. ولا يخفى أن إنجاز الحوار المشترك بين الكونغوليين إنجازا حاسما وناجحا يعد معلما بالغ الأهمية ويشكل التزاما من جانب الأطراف الكونغولية باتباع طريق السلام والمصالحة في نهاية المطاف. ولا بد للقادة الكونغوليين من أن يفوا بالتزاماتهم للشعب الكونغولي، الذي انتظر طويلا وضع نهاية لمعاناته. وأود أن أهنئ الأطراف الكونغولية على اتخاذها هذه الخطوة، وأشكر السير كيتوميل ماسير، الميسّر المحايد، ومبعوثي الخاص المعني بالحوار المشترك بين الكونغوليين، مصطفى نياسي، لما بذلاه من جهود دؤوبة لإتمام هذه العملية. وأود أيضا أن أهنئ الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه الحالي، الرئيس ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، على الدعم الواسع والمساعدة الكبيرة للعملية السلمية في الكونغو.

٩١ - يعد هذا أيضا معلما بارزا بالنسبة للأمم المتحدة. فمنذ آب/أغسطس ١٩٩٩، كان الدور الرئيسي للبعثة هو تيسير تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار والاتفاقات الثنائية التكميلية التي وفرت الإطار اللازم للتصدي للبعد العسكري للصراع. وعلى الرغم من امتثال الأطراف البطيء والجزئي للاتفاقات، فقد تحققت إنجازات كبرى، منها الفصل بين

القوات المسلحة الأجنبية وحلفائها وإلزامها باتخاذ مواقع دفاعية، وانسحاب القوات الأجنبية من الكونغو، والتقدم المبدئي في نزع سلاح الجماعات المسلحة الرواندية وتسريحها وإعادتها إلى وطنها. وأود أن أشيد بوجه خاص برجال البعثة ونسائها، ولا سيما ممثلي الخاص، السفير نامانغا نغونجي، وقائد القوة، الجنرال مونتاغا ديالو، لما بذلوه من جهود شجاعة ولا غنى عنها في دفع العملية السلمية قُدما.

٩٢ - لقد تجاوزت العملية السلمية بالكونغو الآن إطار لوساكا، وبدأت فصلا جديدا، يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، المشاركة الشاملة والمساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما. ولا ينبغي التهوين من جسامة التحديات: فالبلد لا يزال منقسما، والأعمال القتالية لا تزال مستمرة في الشرق، كما أن السكان يعانون نفسيا من سنوات الصراع، كما أن الفقر قد ضرب بأطنابه في البلد، مع عدم وجود خدمات وهياكل أساسية حكومية.

٩٣ - إن البعثة في وضع جيد، إن لم يكن فريدا، للقيام بدور تحفيزي رئيسي في مساعدة الأطراف خلال الفترة الانتقالية. لذا، فإنني أعتقد أن مناط اهتمام البعثة الرئيسي ينبغي أن يتحول الآن إلى تيسير ومساعدة العملية الانتقالية، وأنه ينبغي إعادة تشكيل البعثة وتعزيزها تبعا لذلك. وتتمثل الأولوية العاجلة في المساعدة على إنشاء حكومة انتقالية. فقد طُلب إلى الأمم المتحدة في الاتفاق الشامل، وفي رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو من الرئيس كابيلا، أن تنشر قوة للمشاركة في النظام الأمني المتعدد المستويات المقترح لبناء الثقة من أجل إشاعة الثقة في نفوس القادة الانتقاليين في كينشاسا على نحو ما هو موضح في الفقرات ٣٣ إلى ٣٨ من هذا التقرير. وأُوصي بأن يوافق المجلس على هذه الطلبات بإقراره للمشاركة المقترح أن تقوم بها البعثة.

٩٤ - فيما يتعلق بمؤسسات المرحلة الانتقالية، فإنني أرحب بالخطوات الإيجابية الأولية التي اتُّخذت، مثل تشكيل لجنة المتابعة ومشاركة جميع أعضائها، وإنشاء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية التي يقوم ممثلي الخاص بدعوتها إلى الانعقاد. كما قامت الوحدة الجديدة في البعثة لدعم العملية الانتقالية بدور أساسي في تيسير المرحلة التحضيرية لتنفيذ الاتفاق الشامل. واعتزم تكملتها بإنشاء خليّة صغيرة لمساعدة الانتخابات لكي تبدأ في التخطيط للدور الذي يمكن للأمم المتحدة القيام به لدعم الانتخابات.

٩٥ - تعترض طريق العملية الانتقالية تحديات أخرى كثيرة، لا سيما الصراعات الوحشية في إيتوري وكيفو. ويعد الصراع الدائر في إيتوري كارثة إنسانية تهدد بتحويل العملية السلمية برمتها عن مسارها. علما بأن الاستراتيجية العملية الوحيدة لتحقيق السلم في هذه المنطقة المضطربة هي دعم الإدارة المؤقتة الممثلة لطوائف الشعب والتي أنشئت في ١٤

نيسان/أبريل من قِبَل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري. ونرحب بانسحاب أوغندا من إيتوري، ولكن عليها هي وسائر الأطراف الفاعلة الخارجية أن تدرك مسؤوليتها عن أعمال تلك الجماعات المسلحة التي ساعدت على إنشائها، وعليها أن تتوقف عن مدّ يد العون إليها.

٩٦ - وفي الظروف الراهنة لعدم الاستقرار والعنف، وفي سياق لجنة إعادة السلام إلى إيتوري والاتفاق الشامل، لا يمكن أن يوجد أي مبرر لإمداد أي جماعة بالأسلحة. لذا، فإنني أوصي بالنظر في إمكانية فرض حظر على توريد الأسلحة في إيتوري وكيفو، باستثناء المعدات اللازمة لأفراد الوحدات العسكرية والشرطية المتكاملة المقرر إنشاؤها في المستقبل.

٩٧ - إذا تم تعزيز وجود البعثة وتدعيمه بنشر قوة اللواء الموصوفة في الفقرات ٤٥ إلى ٥٤ فإنه يتعين على البعثة القيام بدور حيوي لدعم العملية السياسية التي لا تزال هشّة في إيتوري. وإنني أشعر ببالغ القلق إزاء وجود البعثة المحدود حاليا في إيتوري، لا سيما بالنظر إلى الفجوة الهائلة بين قدراتها وتطلعات السكان العالية. وعلى المجتمع الدولي مسؤولية جماعية للتصدي للوضع الأمني السريع التدهور في بونيا. وأناشد مجلس الأمن أن يوافق على وجه السرعة على نشر مجموعة عمل في بونيا، وعلى مفهوم العمليات التي يمكن أن تقوم بها قوة اللواء التابعة للبعثة، على النحو الموصوف في الفقرات ٥١ إلى ٥٤ أعلاه.

٩٨ - لا يمكن في الوقت نفسه نشر تلك القوة قبل نهاية تموز/يوليه في أحسن الظروف، مما يترك ثغرة مؤقتة خطيرة في المنطقة غير المستقرة بشدة. لذا، فإنني أدعو مجلس الأمن إلى النظر، على وجه الاستعجال، في أن تُنشر بسرعة قوة عالية التدريب وجيدة التجهيز في بونيا، تحت قيادة إحدى الدول الأعضاء، لتوفير الأمن في المطار وسائر المنشآت الحيوية في تلك المدينة وحماية السكان المدنيين، وذلك كترتيب وسيط مؤقت إلى حين إمكان إنشاء وجود معزَّز للأمم المتحدة. وينبغي لنشر هذه القوة - لفترة زمنية محددة - أن يأذن به مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الدول المجاورة وسائر الأطراف الفاعلة المعنية الامتناع عن التدخل في التطورات الجارية في إيتوري.

٩٩ - لا تزال الأعمال الهجومية العسكرية الدائرة في كيفو تسبب المعاناة على نطاق واسع، وتقوّض أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، وتهدد بعودة الدول المجاورة إلى التدخل بشكل مباشر. وإني لأدعو الأطراف المشاركة في القتال - التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، ومختلف جماعات الماي ماي وسائر المليشيات المحلية - أن توقف أعمال القتال فورا. وينبغي أيضا أن تتوقف

بلا إبطاء إمدادات الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم العسكري إلى كل الجماعات. ولكن هذه التدابير وحدها لا تكفي. ويتعين على البعثة العمل على تشجيع ومساعدة الشركاء المحليين والدوليين في جهود حل الصراع، وذلك بتوسيع نطاق وجود موظفيها المدنيين ومراقبيها العسكريين في كيفو. وأدعو المانحين إلى المساهمة في صندوق خاص لصنع السلام على الصعيد المحلي، يستخدمه ممثلي الخاص. ويمكن استخدام الموارد التي تقدم إلى ذلك الصندوق كأموال ابتدائية لتكملة مشاريع الأثر السريع دعما للمبادرات الشعبية.

١٠٠ - يجب أن يظل نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها أو إعادتها إلى الوطن هدفا مهما للمجتمع الدولي - إذ إن هذه العملية تقع في قلب الصراع بالبحيرات الكبرى. غير أن هنالك إدراكا متعاظما لكون قيام برنامج ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن ليس شرطا أساسيا مسبقا لعملية سلام دائم، بل هو أحد نواتجها الفرعية. وقد كان عمل آلية التحقق بمعرفة طرف ثالث، المنشأة بموجب اتفاق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين الكونغو ورواندا، أداة مفيدة لتعجيل انسحاب القوات الرواندية ونزع سلاح الجماعات المسلحة الرواندية وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها أو إعادتها إلى الوطن. وبعد أن أنجزت هذه الآلية مهمتها العامة، فإن من المتوقع أن تُنهي عملها قريبا. ثم إن الانتشار الكامل خلال هذه الشهر لمجموعة العمل الأولى في كيفو، سوف يوطد أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تقوم بها البعثة حاليا. وإني لأدعو جميع المعنيين إلى التعاون مع البعثة حتى يتسنى لها القيام بهذه المهمة الهامة. كما أشجع حكومة بوروندي الانتقالية، هي وكل الجماعات المسلحة، على إنشاء برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هنالك، حتى يمكن إعادة الجماعات المسلحة البوروندية التي حددتها البعثة في شرق الكونغو، إلى بلد منشئهم في إطار هيكل محدد.

١٠١ - من المهم بنفس القدر للعملية الانتقالية في الكونغو أن يتم نزع سلاح القوات المسلحة وغير النظامية الكونغولية، وتسريحها، وإعادة إدماجها. وإلحاقا باقتراحي الذي أوردته في تقريري السابق، فإنني أقترح على مجلس الأمن توسيع ولاية البعثة بحيث يتسنى لها مساعدة الحكومة الانتقالية، بناء على طلبها، في تخطيط نزع سلاح المحاربين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وينبغي أن يتم ذلك في سياق إنشاء القوات المسلحة الكونغولية الموحدة، وبالتعاون الوثيق مع البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، والجهات المانحة الثنائية، ووكالات الأمم المتحدة. وسوف أعاود في الوقت المناسب التقدم إلى المجلس بأي توصيات عملية قد تكون لازمة في هذا الصدد.

١٠٢ - إنني تهولني بشاعة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي لا تزال تُرتكب في شتى أنحاء الكونغو، والتي قامت البعثة بتوثيق بعضها توثيقا مستفيضا. وإني لأناشد القادة الكونغوليين الانتقاليين أن يضعوا حماية حقوق الإنسان ضمن الأولويات العليا للحكومة الانتقالية الجديدة. وسوف تتعاون البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعاونا وثيقا مع المؤسسات الانتقالية في هذا الصدد.

١٠٣ - من الواضح أن الأولويات العاجلة، لا سيما تلك المتعلقة بالترتيبات الأمنية في كينشاسا والمبادرات السلمية في إيتوري، تتطلب المزيد من الموارد للبعثة. وإني، بعد أن أخذت في الحسبان عمليات إعادة التسوية التشغيلية الرئيسية التي تمت، أوصي بتمديد ولاية البعثة عاما آخر، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وزيادة القوة العسكرية المأذون بها للبعثة إلى ٨٠٠ ١٠ في جميع الرتب. كما أوصي بزيادة عدد أفراد الشرطة المدنية من مستواها الحالي البالغ ١٠٠ ضابط شرطة إلى ١٣٤. ويجدر بالملاحظة أن الأمر سوف يستلزم ٦ إلى ٤٨ ضابطا، تبعا للخيار المتبع لتدريب وحدة الشرطة المتكاملة (انظر الفقرتين ٤١ و ٤٢ أعلاه). ويتعين أيضا زيادة الموظفين التخصصين الآخرين لدعم الأولويات العاجلة للبعثة (القسم الرابع). وعلى حين أن مستوى القوات سوف يبقى قيد المراجعة المستمرة، فإنه يجدر بالملاحظة أيضا أن المتطلبات الراهنة ترتكز على التقييم الحالي للأخطار، وإذا تدهور الوضع، فقد يستلزم الأمر موارد إضافية. وسوف أعود إلى مجلس الأمن بتوصيات محددة بشأن الأهداف الأطول أجلا، الموصوفة في الفقرات ٦٧ إلى ٨٦ من التقرير.

١٠٤ - تعتمد أي عملية من عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة على التعاون مع الشركاء الآخرين من أجل توطيد السلام الذي تم التوصل إليه بشق النفس. وإني لأدعو جميع المعنيين إلى تنسيق جهودهم من أجل المواءمة بين المبادرات، بغية تعظيم النتائج في الكونغو. ويسرني أن ألاحظ أن البنك الدولي وسائر لجهات المانحة تزيد بالفعل من مساعدتها للبلد.

١٠٥ - على الرغم من إدارة الخير البالغة المدى للأمم المتحدة وشركائها، فإن العملية السلمية لا يمكن أن تمضي قُدما من دون الالتزام الواضح بها من جانب القادة الكونغوليين. وسوف يتواجد عدد من المؤشرات الأساسية التي يتعين على الأطراف مراعاتها في الأسابيع القادمة للحفاظ على الزخم القائم وإبداء التزامها. ومن هذه المؤشرات: الوقف الفوري للأعمال القتالية وللخطابيات والدعايات المثيرة للفتنة؛ ورفع القيود عن حرية حركة البضائع والناس في شتى أنحاء البلد؛ وتحرير النشاط السياسي من القيود في المناطق الخاضعة لسيطرتها؛

وتسريح الجماعات المسلحة أو تحويلها إلى أحزاب سياسية؛ واتخاذ خطوات لإنشاء قيادة عليا للقوات المسلحة الوطنية المتكاملة، وتشكيل وحدة مبدئية من الشرطة المتكاملة.

١٠٦ -أدى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية إلى تجريم الصراع في بعض المناطق، مما يجعل من الصعب وقفه ويحرم الشعب الكونغولي من تراثه وسبل رزقه. ويتعين على الحكومة الانتقالية أن تعد، بشفافية، ميزانية تشتمل على اعتمادات للخدمات الحكومية الأساسية. ولهذه الغاية، ينبغي اعتبار الحكومة مسؤولة عن الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية للكونغو، وينبغي توفير المساعدة اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

١٠٧ -إن التحدي القائم هو تحد هائل. وعلى الكونغوليين أن يُبقوا على العملية السلمية نابضة بالحياة، وناجحة. وسوف يتعاون معهم المجتمع الدولي، بما فيه البعثة، ويقدم إليهم المساعدة اللازمة لتحويل رؤية السلام إلى حقيقة واقعة.